الحرية
اسبوعية سياسية عربية



AL-HOURRIAH - No. 585 - 20-9-1971 - BEYROUTH ● بيروت ـ ٢٠ ـ ٩ ـ ١٩٧١ ـ العدد ٥٨٥ ـ السنة الثانية عشرة ـ الثمن ٢٥ ق.ل

المصالحة في ذكرى أيلول



استنكار جماهيري واسع ضد ذهاب وفد المقاومة إلى مؤتمر جدة

تطورات معركة الدواء

المستوردون يكشفون تحالفهم مع الاحتكارات الغربيّة
المستهلك اللبناني يدفع ثمن تأمين مصالح التجار

● الإيجارات : حدة المطالب وعجز الوسائل

كلمة

الخليج العربي على أبواب الاستعمار الجديد

مع اقتراب نهاية العام الحالي ـ موعد « انسحاب » القوات البريطانية ـ بدأت منطقة الخليج العربي تطرق أبواب الاستعمار الجديد ، تقودها اليه بريطانيا وأميركا بمساهمة فعالة ، أو على الاقل تواطؤ أكيد ، من قوى الرجعية الجديدة المتمثلة باتحاد الجمهوريات العربية (السادات وشركاه) . وقد حفلت الاسابيع الماضية بسلسلة من الاحداث تصب كلها في مجرى ارساء العلاقات والمؤسسات العائدة لهذا النمط من التبعية الاستعمارية .

انتهت معاملات تأسيس اتحاد الامارات العربية (الست) . وهو الان على أهبة اعلان استقلاله .

والاتحاد السداسي هو خاتمة المطاف في محاولات الامبريالية البريطانية الرامية الى تامين مؤسسات تضرب الحركة الوطنية وتحمي مصالحها الاقتصادية بعد انسحاب قواتها العسكرية . والامارات الست هي كل ما استطاعت الامبراطورية المعجوز انتزاعه من براثن المنافس الاميركي وعميليه المحليين : حكم الشاه في ايران والنظام السعودي في الجزيرة .

فرط مشروع اتحاد الامارات التسع (امارات ساحل عمان السبع : قطر والبحرين) تحت وطاة تناقضات القوى الامبريالية وعملائها المحليين . وكان في رأس القضايا المختلف عليها مسالة تمثيل البحرين في هيئات الاتحاد ومؤسساته . فالبحرين أكبر الامارات التسع من حيث عدد السكان . وكان بديهيا أن اعتماد التمثيل النسبي حسب عدد السكان في تكوين الاتحاد ـ كما كانت تطالب البحرين ـ يعني طغيانها الكامل على مؤسساته وتحكمها الفعلي بمصيره . وهذا ما رفضته الامارات الباقية ، وعلى راسها ابو ظبي الطامحة في قيام اتحاد سباعي لامارات ساحل عمان تتربع هي على راسه .

ثم أن البحرين تنفرد عن سائر امارات الخليج بان استثمار النفط فيها هو بيد احتكار اميركي مئة بالمئة . فشركة البحرين للنفط ـ « بابكو » تتوزع اسهمها مناصفة بين شركتي « سوكال » و « تكساكو » . هذا في حين أن القواعد العسكرية التي تحمي استغلال الاحتكار الاميركي قواعد بريطانية مئة بالمئة . هذه المفارقة هي انعكاس للوضع الذي ساد الخليج في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، اذ تحولت الولايات المتحدة الى الطرف المسيطر على شركات النفط العاملة في المنطقة (الذي يملك حوالي ٦٨ بالمئة من الاسهم) ، بينما تحول الاستعمار البريطاني الى الشريك الاصغر المولج بلعب دور « كلب الحراسة » لمصالح الاستعمار النفطي . ولكن مع تخلي هذا عن لعب دوره ، لم يعد ثمة بد للاستعمار الاميركي من اعتماد البحرين قاعدة لنفوذه في الخليج . وهكذا في الوقت الذي ينسحب فيه البريطانيون من قواعد البحرين ، تهجم الشركات الاميركية اليها وتبدأ المحادثات لتاجير احدى هذه القواعد للاسطول الاميركي . فاذا باستقلال البحرين ، بكل الطبل والزمر الذي رافقه ، لا يعدو كونه عملية وضع حجر الزاوية للسيطرة الاميركية في الخليج .

ان اعلان استقلال قطر يدخل مباشرة في هذا السياق ، سياق المنافسة بين بريطانيا وبين القوى المتحفزة لاحتلال مكانها : السعودية وايران ، ومن ورائهما اميركا . فالامارة واقعة تقليديا تحت النفوذ السعودي ، تربطها بالاسرة الحاكمة في الجزيرة أوثق صلات الطائفة والقربى . وما احجامها عن الانضمام الى الاتحاد السداسي ، صنيعة بريطانيا ، الا رضوخ لضغط سعودي يرمي الى اضعاف هذا الاتحاد وتقليص النفوذ البريطاني في الخليج .

هكذا ولد « اتحاد الامارات العربية » بدون قطر والبحرين . ركيزته الاساسيه نواة عسكريه هي « كشافه ساحل عمان » التي يتولى البريطانيون تسليحها وتدريبها وتاطيرها ، والتي تشكل الضمانه الاكيده لاستمرار سيطرتهم . وبتكوين الاتحاد ، تدخل بريطانيا في صراع مباشر مع ايران للسيطرة على مضيق هرمز ، مدخل الخليج المشرف على ممر النفط . فايران تسيطر على الطرف الشمالي منه ، بينما جاءت بريطانيا الان تسيطر على طرفه الجنوبي ، عبر اتحاد الامارات الست ، وسعيها لبناء قاعدة عسكرية في راس مسندم ، التابع لسلطنة عمان . الا أن الدخول في صراع مباشر مع ايران لم يمنع القبول بتقديم بعض التنازلات لها . وتمثل ذلك بالدرجة الاولى في استبعاد رأس الخيمة ، مؤقتا على الاقل ، من الاتحاد . ورأس الخيمة هي مالكة جزيرتي الطمب المشرفتين على مدخل الخليج عند مضيق هرمز (الكبرى والصغرى) التي تطالب بهما ايران . وكانت ايران قد أعلنت مرارا معارضتها لاي اتحاد بين امارات الخليج ، وعزمها على عرقلة نشوئه ، قبل تسوية مسألة الجزر . وبديهي ان تحرص الامارات الست على عدم الذهاب في معاداة ايران الى نهاية الشوط ، وهي أضخم قوة بحرية في الخليج ، والطرف المرشح للسيطرة عليه بعد انسحاب بريطانيا . لذا فأن استبعاد رأس الخيمة ترك الباب مفتوحا أمام تسوية ثنائية بين ايران ورأس الخيمة ، تشرف عليها بريطانيا ، تؤجر الجزيرتان بموجبها الى ايران .

عشية اعلان استقلال « اتحاد الامارات العربية » ، لا زالت الاوساط الرسمية العربية تسعى لادخال سلطنة عمان الى الجامعة العربية وقد تم الاتفاق حول هذا الموضوع بين السادات والملك فيصل ، خلال زيارة هذا الاخير للقاهرة .

كانت ثمة مسألتان بالنسبة لقبول سلطنة عمان في الجامعة العربية . أولاهما شك عدد من الدول العربية في استقلالها الفعلي ، طالما أنها تأوي قاعدتين عسكريتين بريطانيتين ، لم تعلن بريطانيا قط عن عزمها على الانسحاب منهما . والثانية ، اعتراف الجامعة العربية بالامام غالب بن علي ممثلا شرعيا لعمان . يبدو أن أنظمة الرجعية الجديدة لم تعد تضع مسألة انسحاب بريطانيا من سلطنة عمان شرطا لقبولها في الجامعة العربية . وهذه ثمرة أخرى من ثمار اتفاق السادات ـ فيصل الاخير . فلم يبق من الامر سوى تسوية الامر بين السلطان قابوس والامام غالب والسعودية من ورائه . بهذا القصد عقد اجتماع ضم ممثلي دول الجامعة العربية جرى الاتفاق فيه على أن تتولى الجامعة العربية رسميا الوساطة بين قابوس والامامة . وقد افتتحت المحادثات بهذا الشأن في بداية هذا الشهر في بيروت . الا أنها لم تحرز تقدما ملموسا ، كما يبدو . فالامام يصر ـ كما في حديثه الى « السياسة » الكويتية ـ على أن ما من شيء قد تغير في السلطنة . هذا للاستهلاك الخارجي . اما في المحادثات ، فالحرب سجال بين الطرفين على اقتسام المغانم ، وعلى رأسها مطالبة الامامة بحصة واسعة في الادارة وفي الوكالات الاجنبيه واجازات الاستيراد !

في الوقت الذي تجري فيه محادثات بيروت ، بدأت بعض عناصر الامامه تضع نفسها تحت تصرف السلطنة ، تلعب دور المخبرين على العناصر الوطنية وبخاصة مناضلي الجبهه الشعبيه الديمقراطيه لتحرير عمان والخليج . وقد عرف من هؤلاء عبد الله الغساني وسالم عبد الله الغساني ومحمد عدي ، رئيس مكتب الامامة سابقا في بغداد ، والسكرتير الحالي لوزير العدل .

في مقابل كل هذه المحاولات والمناورات ، انتفض عمال مسقط ومطرح وجماهيرها ضد السلطنة العميلة وأسيادها البريطانيين أيام ٢ و٣ و٤ من هذا الشهر .

منذ تغيير سعيد بن تيمور والاف العمال العمانيين المهاجرين يعودون لوطنهم . الا أن السلطة العميلة الممعنة في عدائها للشعب ، كانت قد منحت الشركات أذونات باستيراد العمال من خارج عمان : ايرانيين وهنودا وبلوش وصوماليين وأحباش . وفي الوقت الذي يتقاضى هؤلاء أجورا تزيد أحيانا بثلاثة اضعاف أجور العمال العرب ، لا زال الالاف من العمال العمانيين عاطلين عن العمل ، رغم أن الطبقة العاملة تضخمت بسرعة فائقة خلال العام المنصرم . بالاضافة الى ذلك ، بدأ الاحتكار يؤدي الى ارتفاع مخيف في أسعار المعيشة في مدن عمان وأريافها ، يرهق كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود . فارتفعت أسعار التمور والارز (وهما عنصرا الغذاء الرئيسيان) ، حتى أن كيس الارز ارتفع سعره من ٨٠ روبية في العام الماضي الى ١٤٠ روبية للعام الحالي .

كان هذان العاملان يحركان الاضرابات والتظاهرات العمالية التي عمت مدينتي السلطنة الرئيسيتين في الايام الاولى من هذا الشهر . ففي مطرح ، توقف العمل كليا في كل مرافق المدينة ونزل الاف العمال الى الشارع منددين باستخدام العمال الاجانب على حساب العرب ، مطالبين بتخفيض الاسعار وزيادة الاجور . وقد استهدفت شعاراتهم العدائية الشيخ عبد الله الطائي بالدرجة الاولى ، وهو أقوى شخصية في الوزارة حاليا . ثم تحرك المتظاهرون الى قصر السلطان العميل قابوس في مسقط ، على بعد ستة كيلومترات من مطرح ، فاحرقوا السيارات والمخازن في طريقهم . وتمكن المئات منهم من الوصول الى القصر رغم تدخل الشرطة والجيش . مما اضطرهم أخيرا الى تفريقهم بواسطة القنابل المسيلة للدموع وفرض منع التجول الكامل .

تاتي انتفاضة عمال مسقط ومطرح في الوقت الذي تتصاعد فيه الانتصارات العسكرية لقوات جيش التحرير الشعبي في ظفار ، المقاطعة الجنوبية الغربية من السلطنة . وهي تؤكد تلازم الكفاح الشعبي المسلح مع النضال السياسي للطبقة العاملة وحلفائها .

في عمان ، وهي الان حجر الرحى في الخليج ، لا زالت المبادرة بيد قوى التحرر المسلحة ، ترفدها النضالات العمالية السياسية . من هنا يبدا مستقبل الخليج الوحيد الذي يستحق ان يحيا احد من اجله : الاستقلال الناجز ـ على انقاض الاستعمار بكافة اشكاله ومختلف عملائه ـ الوحدة الفعلية والديمقراطية والتقدم !

استنكار جماهيري واسع ضد ذهاب وفد المقاومة إلى مؤتمر جدة

بيان الجبهة الديمقراطية بمناسبة ذكرى مجزرة ١٧ أيلول

١٧ ايلول ذكرى الموت والدمار في اكواخ ومخيمات وشوارع الاردن بينما وفد من بعض فصائل المقاومة يجلس الان على مائدة « مفاوضات » ! واحدة مع حكومة الملك حسين الملطخة الايدي بدم المقاومة والشعب .

١٧ ايلول ١٩٧٠ حيث قاد الملك حسين حملة التطويق والابادة العسكرية الرجعية الغاشمة ، نسقط من ابناء شعبنا والفدائيين حوالي « ٢٠ » الفا بين شهيد وجريح ومسحت مدفعية ودبابات الامبريالية الاميركية مخيمات بكاملها من الوجود في عمان وفي مقدمتها مخيم الوحدات الباسل . واليوم ويا لهول الصدف يجلس وفد المقاومة في « جدة » مع سفاكي دماء شعبنا مبعوثي الملك حسين والامبريالية ، بينما لا زالت دماء الشعب والمقاومة تنزف في الاردن ، والالاف في سجون ومعتقلات الرجعية الاردنية ، وعشية ١٧ ايلول قدمت حكومة حسين هدية الى مائدة مباحثات جدة باعدام فدائيين برهانا صارخا على اصرار الرجعية في متابعة حملة قمع وابادة المقاومة واخضاع شعبنا للارهاب الاسود ، وابقاء الاردن قلعة للرجعية العربية والامبريالية وصمام امن تاريخي «للدولة اسرائيل» .

بحملة ايلول قدم شعبنا من الشهداء والجرحى على يد الحكم الهاشمي العميل ، اكثر مما سقط من شهداء وجرحى الجيوش العربية مجتمعة في هجمة حزيران الصهيونية الامبريالية اذا اخذنا نسبة عدد الشهداء قياسا على عدد السكان ... ودفع شعبنا « ٢٠ » الفا بين شهيد وجريح ثمن اتفاقيتي القاهرة وعمان .... ومع كل هذا وتحت سمع وبصر الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة فان حكام عمان تابعوا نهجهم الدموي الرجعي فمزقوا الاتفاقية عمليا ، وواصلوا حملات الابادة للمقاومة التي بلغت ذروتها الثانية (بعد ايلول) في تموز ١٩٧١ ، لتؤكد الرجعية انها لا تحترم اية مواثيق واتفاقات رغم كل خداعها السياسي التي تتظاهر به بين فترة واخرى ..

ان حملات التطويق والابادة العسكرية المتواصلة ذروتها الاولى في ايلول ١٩٧٠ والثانية في تموز ١٩٧١ ، اكدت جملة حقائق على الشكل التالي :

١ — اصرار الحكم الرجعي في عمان على رفض التعايش مع الثورة والجماهير ، خدمة لمصالحه الطبقية الانانية الضيقة ، واستجابة لمصالح الامبريالية والصهيونية في البلاد العربية عامة وعلى الارض الفلسطينية خاصة . وهذه الحقيقة ليست جديدة على الحكم الهاشمي منذ قيام ثورة فلسطين [...] ١٩٣٦ [...] والاندفاع مجددا ضد العدو الصهيوني والامبريالي البريطاني .

٢ — تمزيق الحكم الرجعي لاي اتفاقيات تحترم حركة المقاومة والاستخفاف بمواثيق الدول العربية على هذه الاتفاقات [...] مع كل الاتفاقات التي تمت مع حركة المقاومة قبل ايلول ومع اتفاقيتي القاهرة وعمان وتحت بصر اللجان العربية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاق .

٣ — امعان الحكم الرجعي في تمزيق وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية وبث التعصب الاقليمي [...]

٤ — المحافظة على الاردن قلعة للرجعية العربية والامبريالية [...] الاميركية التي قدمت لحكام عمان منذ ايلول ١٩٧٠ وحتى الآن « ٥٠ مليون دولار » ثمنا لذبح المقاومة الفلسطينية [...] بالاضافة الى الاسلحة والذخائر بدون ثمن .

ان « مفاوضات جدة » واية اتفاقات جديدة قد تنبثق عنها ، لن تعيش ابدا . فالحكم الرجعي الاردني سيمزقها كما مزق كل الاتفاقات السابقة ، فطبيعته الطبقية المعادية للشعب والثورة ، وعمالته للامبريالية هي التي تتحكم بسياسته اليومية المعادية لحركة الثورة الفلسطينية وعموم الثورة العربية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية .

ان المفاوضات تؤدي فقط الى :

— مزيد من البلبلة والضياع في صفوف شعبنا وقواعد حركة المقاومة بدلا من تحديد المواقف الوطنية بوضوح للجماهير وارغام حكام عمان على التراجع امام الثورة بالعنف والقوة الجماهيرية المنظمة والمسلحة ، حتى تسلم بحق شعبنا بمقاتلة العدو وحمل السلاح وتحول الضفة الشرقية الى قاعدة وطنية ثابتة لمتابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) .

— اعفاء الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة من التزاماتها بردع حكام عمان وفرض العقوبات التي تنص عليها الاتفاقية .

— ترك الجماهير العربية في حالة ضياع بدلا من [...] مسؤوليتها عبر منظماتها واحزابها الوطنية والتقدمية لشن نضال مشترك ضد الصهيونية والرجعية والمصالح الامبريالية على امتداد الارض العربية .

يا جماهير شعبنا [...]

يا جماهير شعبنا ايها الفدائيون والمناضلون في جميع فصائل المقاومة

ان الثورة تمر بالمؤامرات حادة في هذه المرحلة لان القوى اليمينية في المقاومة ترفض الاستجابة لنداء القواعد العريضة [...]

ان طريق الرد يتلخص بوضوح عبر طريق متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني ، طريق حرب الشعب [...] قرارات المجلس الوطني [...] « ٧٠ » والتاسع تموز ١٩٧١ [...] الحكم الرجعي [...]

ان هذا الطريق هو طريق بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية الموحدة والصراع الجماهيري والمسلح المشترك ضد العدو الصهيوني ووحدات الموت ضد الرجعية في عمان عميلة الامبريالية وصمام امن اسرائيل .

بيان تجمع الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان

لمناسبة مرور عام على مجازر ايلول وضرب المقاومة

يا جماهيرنا المناضلة

لم تكن مجازر ايلول ١٩٧٠ التي نفذها النظام الاردني العميل بحق الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية المسلحة لتفاجيء جماهيرنا وطلائعها الوطنية التقدمية . لقد كانت مجمل الاحداث والمؤشرات توحي بان المؤامرة معدة سلفاً وان النظام الاردني العميل لن يكون الا المنفذ لها برضى واتفاق الجميع .

فمن قبول قرار مجلس الامن ، ثم مبادرة روجرز الاستسلامية في تموز الى وقف اطلاق النار على قناة السويس في آب ، ومن المظاهرات الجماهيرية تجتاح شوارع عمان وبيروت استنكاراً لقبول مبادرة روجرز الى محاولة العدو الصهيوني ضرب الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان . كل هذه الاحداث جاءت لتؤكد ان من يقف عقبة امام تنفيذ المؤامرة (مبادرة روجرز الاستسلامية) هو الشعب الفلسطيني بقواه الوطنية المسلحه والجماهير العزبية التي ادركت ان الكفاح الوطني المسلح هو الطريق الوحيد لضرب الامبريالية والصهيونية وعملائها على الارض العربية وان الشعب الفلسطيني بقواه المسلحة هو الطليعة على درب الصدام الطويل.

يا جماهيرنا المناضلة

لقد قامت السلطة الاردنية العميلة بتنفيذ ابشع مجزرة بحق الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة الفلسطينية في ظل مؤامرة الصمت التي نفذتها الانظمة العربية «ذات المقولة التقدمية» . هذه الانظمة التي ادانتها جماهيرنا ابان مجزرة ايلول لصمتها وتواطئها مع النظام الاردني ارادت خلال احداث جرش وعجلون في نيسان ١٩٧١ ان تؤكد التواطؤ في عزل الجماهير العربية عن المشاركة في معركة المصير فحولت مؤامرة الصمت في ايلول ١٩٧٠ الى حرب اذاعات و كلام في نيسان ١٩٧١ . اما حماية الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية اما افساح المجال للجماهير العربية لتأخذ دورها في المعركة فذلك امر تحرمه وتقمعه الانظمة «المقول انها تقدمية» طالما انها تملك الاذاعات ومحطات الارسال القوية ، وطالما انها اقامت نفسها بديلاعن الجماهير فاختارت الاستسلام وقبول المبادرات التصفوية

يا جماهيرنا .. ان مؤامرة تصفية المقاومة الفلسطينية تجري في ظل اشتداد الهجمة الامبريالية والصهيونية بمساعدة الرجعية العربية العميلة على مجمل حركة التحرر الوطني العربية بمختلف فصائلها ، ولئن كان الشعب الفلسطيني بفصائله المسلحة يشكل الطليعة الرئيسية في مقاومة هذه الهجمة الشرسة فان القضاء عليه هو بالتأكيد تمهيد للهجوم على مختلف فصائل حركة التحرر العربي وللقضاء على امال الجماهير في التحرر والوحدة والاشتراكية .

يا جماهيرنا ... في الوقت الذي تستخدم فيه الامبريالية والصهيونية النظام الاردني رأس حربة في ضرب الشعب الفلسطيني والجماهير العربية ترتفع اصوات الانظمة العربية (بدافع الغيرة على المقاومة ؟) داعية الى التعايش مع هذا النظام .. وما ذلك الا من اجل الابقاء عليه والاحتفاظ به لان هنالك دوراً ينتظره في مؤامرة اكبر .

ان الدعوة للتعايش مع النظام الاردني العميل - ولو مرحلياً - هي دعوة لا تلبي حاجات النضال الوطني في هذه المرحلة ، وان الشعار الذي يجب ان يلتف حوله الجميع هو ضرورة العمل على اسقاطه بعد ان تاكد لجماهيرنا استحالة التعايش معه وبعد ان اصبح التغاضي عن وجوده مساهمة لن تغفر لها في المؤامرة الكبرى . ان العمل على إسقاط النظام الاردني العميل من اجل متابعة النضال على دروب التحرير والعودة لا يتم الا من خلال وحدة المقاومة في إطار خط عمل جبهوي يرتفع الى مستوى التحدي الذي تفرضه شراسة الهجمة وضراوة الاعداء ويأخذ بعين الاعتبار تناقضات الواقع العربي والفلسطيني محاولا ان يستفيد منها وفق ظروف المرحلة .

ان السير على درب المقاومة الصحيح لا يكون الا بالاعتماد على الجماهير العربية وتنظيمها وتعبئتها من خلال جبهة شعبية عريضة تكون قادره على التصدي للمؤامرة التي تحاك ضد الشعوب العربية في مسيرتها نحو تحرير فلسطين والتحرر السياسي والاجتماعي .

يا جماهيرنا المناضلة ... ان ضرب المقاومة الفلسطينية هو مقدمة لضرب وتصفية اي تحرك وطني وتقدمي على مستوى الوطن عامة وفي المشرق العربي على وجه التخصيص .

ان واجب الالتفاف حول المقاومة ودعمها رغم كل الضربات التي الحقت بها هو اليوم اكثر من اي وقت مضى السبيل الوحيد لحماية الثورة وحركة الجماهير العربية من الانتكاس والسير قدماً على طريق حرب تحرير شعبية طويلة هي وحدها القادرة على تحرير فلسطين والوطن العربي من الامبريالية والصهيونية والرجعية .

عاش تلاحم الجماهير العربية مع الثورة الفلسطينية — والمجد والخلود لشهداء الثورة — والخزي والعار للجلادين الخونة

تجمع الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان


الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة المصيطبة — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش — هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص.ب ٨٥٧ بيروت — لبنان

بيانات ومظاهرات ضد مؤتمر المصالحة

تظاهر الفلسطينيون في بيروت في نهاية الاسبوع الماضي احتجاجا على عقد مؤتمر المصالحة في جدة .

وقد حضرت وفود من مخيم عين الحلوة ومختلف المناطق الاخرى الى بيروت حيث تظاهرت امام مقر منظمة التحرير رافعة اللافتات التي تستنكر قبول اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الاشتراك بالمؤتمر واجراء الصلح مع النظام الاردني .

هذا وقد اضرب معظم مدارس وكالة الغوث في صيدا والجنوب ، وتجمع الشباب في ساحة الكفاح المسلح في عين الحلوة حيث نددوا بالمؤتمر وهتفوا ضد الحل السلمي .

ومن جهة اخرى اضرب الشباب الفلسطيني في مخيم نهر البارد واعتصموا في مباني المدارس ، كما اغلقت المحلات التجارية والمنازل لفترة طويلة .

وقد اذاعت فصائل حركة المقاومة والمؤسسات الشعبية في مخيم عين الحلوة بيانا دعت فيه السكان الى « التعبير عن رفضهم وسخطهم واستنكارهم لما يسمى وساطة مؤتمر جدة » . وقد حمل البيان تواقيع جميع فصائل حركة المقاومة .

بيان الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع دمشق :

تاتي الذكرى الاولى لمؤامرة ايلول لتطل علينا بنتائجها السياسية والعسكرية الوخيمة ، والتي قدمت من خلالها حركة المقاومة المزيد من التراجعات والتنازلات امام النظام الرجعي الهاشمي في الاردن فايلول الـ« ٧٠ » كان بداية مؤامرة التصفية العسكرية ، اما ايلول الـ« ٧١ » فهو مؤامرة الذبح النهائي للمقاومة الفلسطينية عسكريا وسياسيا ، عبر بث التفرقة فيما بينها (فدائي شريف واخر غير شريف) .

ففي الوقت الذي تتعرض فيه حركة المقاومة وجماهير شعبنا في الاردن لحملة شرسة ومحمومة يشنها النظام العميل استكمالا لمخطط التصفية الشاملة ليكون الممثل والناطق الرسمي باسم الشعب الفلسطيني وليتسنى له حرية الاتفاق والصلح المنفرد مع العدو الصهيوني وعلى حساب حق شعبنا في تقرير مصيره بيده وبقوة سلاحه .

في هذا الوقت بالذات تاتي الوساطة السعودية — الاردنية لتخدم هدف السلطة العميلة في الاردن بذبح وانهاء حركة المقاومة والقوى الوطنية والتقدمية الاردنية ، فالدماء لم تجف بعد على ايدي جلادي عمان ، وان ضمائرنا لا يمكن أن تنسى مئات بل الالاف الشهداء والجرحى والمشردين على ايدي سفاحي عمان ، وان بنادق النظام الرجعي لم توجه الى العدو الصهيوني بل وجهت كما هو واضح ضد المقاومة واحداث ١٤—٨—٦٨ وحتى الان تثبت ذلك .

وطالب البيان اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني بـ :

« اتخاذ المواقف الثورية الحاسمة تجاه كافة القضايا الاساسية المهمة والتي تقرر مصير حركة المقاومة ماديا ، اننا نطالبكم برفض الوساطة والصلح مع النظام الرجعي في الاردن . ونؤكد لكم ضرورة انتهاج سياسة استمرار النضال لاسقاط النظام الرجعي واقامة الحكم الوطني الديمقراطي في الاردن كمدخل اساسي لانجاز مهمة تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني »

برقية القيادة العامة لاتحاد شبيبة الثورة الفلسطينية :

كما ابرقت القيادة العامة لاتحاد شبيبة الثورة الفلسطينية الى رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني تطالب باسم الشبيبة الفلسطينية باتخاذ المواقف الحاسمة والثورية تجاه مسالة الوساطة « والتي تعني خدمة مخطط الرجعية الاردنية بتصفية حركة المقاومة ماديا وعسكريا وسياسيا » . واننا نؤكد لكم ان الشبيبة الفلسطينية ترفض الوساطة والصلح مع النظام العميل والذي ما زالت اثار الدماء على يديه ..

ومن جهة اخرى كانت الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية قد اصدرتا بيانات استنكرتا فيها عقد مؤتمر المصالحة وطالبتا برفض الوساطة والحلول السلمية .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بيان سياسي حول مشروع الوساطة السعودي

كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد اصدرت بياناً بتاريخ ٧١/٨/١٥ ابدت فيه استغرابها لمعلومات صحفية نشرت حينذاك تفيد بموافقة الاخ ابو عمار على ورقة العمل السعودية — المصرية التي كانت تعني فتح باب المفاوضات مع النظام الهاشمي العميل من اجل التوصل الى مصالحة جديدة ترضخ لشروط الرجعية الاردنية . واكدت الجبهة الديمقراطية حينذاك ان هذا الموقف يتناقض بوضوح صارخ مع مقررات اللجنة التنفيذية في اجتماعاتها التي عقدت في دمشق في الفترة بين ١٩ و ٢٤ تموز ٧١ والتي اكدت ضرورة مواصلة النضال ضد نظام الخيانة والمجازر في عمان من اجل انتزاع الحقوق الوطنية والديمقراطية المسلوبة لشعبنا الفلسطيني في الاردن بما فيها حق الثورة وحريتها في العمل والتحرك العسكري والسياسي في الضفة الشرقية . واعلن البيان رفض الجبهة الديمقراطية لمشاريع الرجعية السعودية ووساطتها المزعومة التي لا يمكن ان تؤدي الا الى اخضاع المقاومة لشروط النظام العميل وتحويلها الى فرقة خاصة ملحقة بالاركان الملكية الاردنية .

لقد اعلنت الجبهة الديمقراطية انها ترفض اساليب الديبلوماسية السرية ومناورات الكواليس حينما يتعلق الامر بمصير الثورة ، وانها ستعلن كافة الحقائق للجماهير وتثابر على فضح المؤامرات الخبيثة الجارية لتصفية الثورة . الا أن هذا الموقف الثوري الصحيح اثار ردود فعل عنيفة لدى بعض العناصر اليمينية التي يهمها ارضاء الانظمة الرجعية العربية اكثر مما تهمها المحافظة على وحدة صفوف المقاومة وعلى علاقاتها الوطيدة بالجماهير الفلسطينية والعربية . لقد شنت هذه العناصر حملة شعواء تستهدف عزل الجبهة الديمقراطية واخضاعها للمحاكمة بينما المطلوب هو محاكمة ميول المساومة والتخاذل ومحاولات فرض الهيمنة الفردية وخرق قواعد القيادة الجماعية داخل حركة المقاومة او التحايل عليها

لقد بذلت هذه العناصر جهوداً محمومة من اجل تمرير مخططها وجر حركة المقاومة بمختلف وسائل المناورة والتضليل الى موقع الخضوع والاستسلام لمشاريع التصفية الرجعية . واستغلت هذه العناصر غياب الرفيق المناضل صالح رأفت ممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمحتجز الان تحت التعذيب في سجون جلادي عمان ، من اجل اقصاء الجبهة الديمقراطية عن مناقشات اللجنة التنفيذية وحرمانها من حقها الطبيعي في الادلاء برأيها بشأن اقتراح الجلوس الى طاولة واحدة في مؤتمر جدة مع ممثلي النظام العميل .

لقد حرصت العناصر اليمينية على استثناء الجبهة من المناقشات بناء على علمها المسبق بالموقف الرافض الذي ستتخذه الجبهة الديمقراطية واصرت على موقفها الاستفزازي بالرغم من علمها ان هذا الموقف قد يترك نتائج سلبية خطيرة على وحدة صفوف حركة المقاومة وتماسكها بوجه اعداء الثورة . فالجبهة الديمقراطية كما تعلم هذه العناصر جيداً ، لن تنزلق بصمت الى فخ التصفية ، ولن تسمح باقحامها ، باسم الانضباط الداخلي لمنظمة التحرير ، في تحمل المسؤولية عن قرار استسلامي حرمت من حقها في مناقشته داخل اللجنة التنفذية فضلا عن كونها ترفضه مبدئيا وبشكل حاسم .

يا جماهير شعبنا

بالرغم من جميع هذه المحاولات ناضلت الجبهة الديمقراطية بصلابة من اجل احباط المناورة التي ترمي الى تقديم رأس المقاومة على طبق من فضة على اعتاب العرش العميل . ففي الوقت الذي قدم فيه النظام العميل شر الدلائل على نكثه لكل العهود ونقضه لكل الاتفاقات والمواثيق وبينما لا تزال ايدي جلاديه تقطر بدماء الالوف من ابناء شعبنا ، تصبح الموافقة على التفاوض مع هذا النظام تبرئة له من كل جرائمه واذعان لشروطه واستسلام لمطالبه **التي تعني في النتيجة النهائية تصفية الثورة بصمت وبموافقة بعض** فصائلها كما تمت تصفية ثورة ١٩٣٦ . ان العناصر اليمينية المتهالكة على المصالحة مع نظام حسين تحاول ان تغطي على هذه الحقيقة وتموه على جماهير شعبنا وعلى بعض العناصر الوطنية المترددة بزعمها ان الموافقة على مشروع الوساطة السعودي يمكن ان يكون خطوة تكتيكية بعزل وتعرية الملك حسين . الا ان هذا المنطق لم يعد يخدع احداً . فلقد خبرت جماهيرنا جيداً الكوارث التي ادى اليها «تكتيك» بعض الانظمة العربية الرامي الى عزل اسرائيل بقبول مشاريع التسوية البريطانية - الاميركية . وانغماس المقاومة في مثل **هذا «التكتيك» الاستسلامي لن يؤدي الا الى عزلها هي عن الجماهير** وتصفيتها بهدوء .

ان الموافقة الان على التفاوض مع نظام حسين لن تساهم في فضحه وعزله . فبعد المذابح المتكررة وبعد رفضه الدائم والمعلن لاي «تدخل» عربي في تنظيم علاقته مع المقاومة وطرده لجنة الرقابة العربية ، وبعد سلسلة الادانات العربية الدامغة التي تثبتت عليه ، لم يعد في هذا النظام ما يفضح اكثر من ذلك ، بل ان الموافقة على التفاوض معه الان ، حتى اذا كان «تكتيكاً» صادقاً ليست سوى خطأ فاحش سيترك نتائج سلبية ابرزها . اثارة البلبلة في اذهان **الجماهير ودفعها الى الانفضاض من حول حركة المقاومة التي تجلس** الى طاولة واحدة مع جلاديها ، تنفيس الضغط العربي (الرسمي والشعبي) على النظام واثارة الاوهام الخادعة عن طبيعته في اذهان الجماهير ، اعفاء الدول العربية من التزاماتها في فرض العقوبات الرادعة على النظام بما نصت عليه اتفاقية القاهرة التي اصبح ثابتا نقضه لها ، وبشكل خاص اعفاء الدول العربية المشاركة في مؤتمر طرابلس (آب ١٩٧١) من تنفيذ العقوبات التي التزمت بها في مقررات المؤتمر السرية باتخاذها ضد النظام ، واخيراً اثارة الفرقة والانشقاق بين صفوف المقاومة مما يؤدي الى المزيد من اضعافها والمزيد من تعنت النظام الرجعي .

يا جماهير شعبنا

لقد اضطرت العناصر اليمينية في قيادة المقاومة مؤقتاً الى التراجع عن المشاركة في مؤتمر جدة الذي نصبته مؤامرة فيصل - حسين فخاً للثورة . ولقد تم ذلك بفضل وعي وصلابة وتضامن القوى التقدمية في حركة المقاومة . ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تحيي جميع هذه القوى الوطنية ، وبشكل خاص القوى التقدمية في حركة فتح ، التي وقفت بصلابة ضد مخطط الردة اليميني - الرجعي واستطاعت لجم عناصره . لقد كان قرار اكثرية مؤتمر « فتح » برفض المؤامرة السعودية - الهاشمية واصرار قواها التقدمية على صد كافة مناورات العناصر اليمينية ، انتصارا ضخما للتيار الثوري في حركة المقاومة . الا ان العناصر اليمينية لن تحني راسها امام هذا الانتصار الا من اجل تحين الفرص للانقضاض عليه . ان المعركة ضد مؤامرة فيصل- حسين لم تنتهي بعد . وان هذا ليتطلب المزيد من اليقظة والحذر ازاء التحركات والمناورات اليمينية الرجعية .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تدعو جميع عناصر وفصائل المقاومة التقدمية الرافضة لمشروع التصفية السعودي ، وجميع القوى النقابية والمهنية والشعبية الفلسطينية الى المزيد من توحيد صفوفها وتعزيز تضامنها وشحذ يقظتها من اجل احباط مؤامرة التصفية السياسية للمقاومة .

ان ارواح شهداء عمان واربد والاحراش لا تزال تستصرخنا ان لا نمد ايدينا لمصافحة الايدي الملطخة بالدماء .

يا جماهير شعبنا

ايتها القوى التقدمية في حركة المقاومة

ايتها المنظمات النقابية والمهنية

التضامن ... التضامن من اجل احباط المؤامرة ،

اليقظة ... اليقظة من اجل احباط المؤامرة ،

لا وساطة ولا مصالحة ولا تسوية مع نظام حسين ... بل نضال حازم من اجل حكم وطني ديمقراطي يدعم ثورة شعبنا من اجل التحرير .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

وجهة نظر

المقاومة والاسئلة المصيرية بعد أيلول

بقلم : خليل الهندي

انتهت (١) مجزرة أيلول الى وضع أبقى على المقاومه ضمن حدود ضيقه فعلا ، وكرس وجود النظام الاردني و « سيادته » .

ولم يكن هذا الوضع الذي يعكسه اتفاق القاهرة غير تعبير عما آلت اليه موازين القوى بين المقاومة والنظام الاردني وعما استقرت عليه توازنات الوضع العربي ، الذي يتطلب من جهة بقاء المقاومة الفلسطينية لتلعب دورها كضاغط يدفع باتجاه الحل السلمي بعد أن بات واضحا أن هناك مسافة يجب أن تقطع وصولا الى هذا الحل ، ويتطلب من جهة ثانية بقاء النظام الاردني لان الاطاحة به تعني انفراط عقد جبهة الانظمة العربية الساعية الى الحل السلمي ، ويتطلب ثالثا حصر قوة المقاومة وتاثيراتها بحيث لا تستطيع أن تعقد احتمالات الحل السلمي وتدفع بالاوضاع العربية في وجهة غير وجهة هذا الحل . ولقد بات واضحا بعد المجزرة أن النظام الاردني استطاع أن يحل ازدواجية السلطة لصالحه ليصبح الطرف المهيمن والمسيطر وليفرض على البلاد أمنه هو واستقراره هو ويفرض على المقاومة الاذعان لشروط هذا الامن وهذا الاستقرار . ولكن ما الذي أدى بالمقاومة الى ذلك ؟ اذا كنا في محاولتنا الاجابة على هذا السؤال سنستعيد ملامح تحليل بنيوي للمقاومة وتركيبها واستراتيجيتها، فما ذلك الا لان تحليلا كهذا هو القادر على وضع الاصبع على مكامن الداء وتعيين الثغرات التي عبرت منها رياح الحل السلمي والثورة المضادة لتعصف بالمقاومة وتهدد وجودها . وقد يتساءل المرء حول فائدة تحليل كهذا يعين ثغرات يتطلب علاجها ، بالتحديد لكونها ثغرات بنيوية ، نضالا طويل الامد دائبا وصبورا ، في حين أن المقاومة في حاجة الى اجابات مباشرة وسريعة تتمكن بها من صياغة مواقفها وضبط خطواتها تجاه التحديات الملحة التي تجابهها . الواقع أن التحليل البنيوي هو وحده الذي يسمح بصياغة المواقف المباشرة وضبط الخطوات الملحة بشكل لا تقطع معه هذه المواقف والخطوات الطريق أمام نمو المقاومة وأحكام بنيتها وصياغة استراتيجية غير متهافتة لنضالها . واذا كنا سنكتفي في تحليلنا بتحديد مؤشرات عامة فحسب ، فليس ذلك لاننا نريد أن نقف من المقاومة موقف المعلم ، ونحن في النهاية لا نستطيع ذلك ، بل لاننا نعي أن التحديد الدقيق للمهمات والاجراءات أمر لا يمكن أن يقوم به غير أولئك المناضلين الذين يستطيعون لانخراطهم المباشر في النضال ، أن يضعوا أيديهم على القوى وعلاقاتها وموازينها ويتعرفوا بالتجربة العيانية على الظروف والشروط المحددة . فالتحليل الثوري في الواقع ليس الا نتاجا لجدل الممارسة والفكر ، ليس الا تقطيرا للبحث الاصيل والاشتراك المباشر في النضال معا .

المعضلة الاستراتيجية للثورة الفلسطينية

يواجه الشعب العربي ، ومنه الشعب الفلسطيني ، عدوين مترابطين : الصهيونية العالمية المتجسدة في دولة اسرائيل ، والامبريالية العالمية المتمثلة في أنظمة عربية كالنظام الاردني ، والتي تفرض هيمنتها على المنطقة عبر هذه الانظمة . وعلى الرغم من أن الكثير كتب حول علاقة الصهيونية بالامبريالية ، الا أن من المفيد هنا أن نستعيد حدود هذه العلاقة .

لا شك في أن اسرائيل تشكل ، بمجرد وجودها ذاته ، نقيضا عدائيا للامة العربية كلها . والتناقض بين اسرائيل والامة العربية تناقض قومي ، ولذا فان وجود اسرائيل يفرض على الامة العربية خوض نضال له طابع قومي صارخ ، مما يساهم في توجيه النضال العربي باتجاه غير اتجاه ضرب المصالح الامبريالية في المنطقة ويبقي هذه المصالح في الظل بعيدة عن متناول الحركة الثورية العربية المشغولة بالمعركة القومية . كما أن وجود اسرائيل يتيح للانظمة الرجعية البقاء والاستمرار مدة ما كانت لتستطيعها لولا ذلك ، فهذه الانظمة تتظاهر بالاشتراك في المعركة القومية ، وتستخدم المعركة القومية والقضية الفلسطينية لتمارس بها ابتزازا تهديديا على القوى الثورية ، متهمة هذه القوى بانها تفتت الصف العربي الذي ينبغي أن يكون موحدا تجاه الخطر القومي . وعلى الرغم من عجز الانظمة وقصورها ، الا ان الطابع القومي الصارخ للمعركة مع الصهيونية يوفر لها الفرصة التي تسمح لها بالمقاومة وتمكنها من مجابهة احتمالات السقوط،والانظمة تعي ذلك جيدا ولذا فانها لا تنفك تدعو على الدوام الى حصر المعركة بالجانب القومي وتبذل كل ما في وسعها لئلا يضاف الى هذا الجانب جوانب أخرى أو تتخطى المعركة هذا الجانب. من جهة ثالثة تلعب اسرائيل دور الدركي المباشر لحماية هذه الانظمة ، التي تمثل المصالح الامبريالية ، من السقوط ، فقد اعلنت اسرائيل أكثر من مرة أنها لن تقف مكتوفة الايدي اذا أطيح بالنظام الاردني مثلا، وفي معارك أيلول (سبتمبر) كانت اسرائيل تقف على اهبة الاستعداد للتدخل اذا ما اصبح الخطر يتهدد النظام الاردني بالانهيار . أكثر من ذلك تلعب اسرائيل دور القوة القمعية المستعدة دائما لضرب حركة التحرر الوطني العربية عندما تقترب هذه الحركة من التهديد الجدي للمصالح الامبريالية ، بل انها تنقض ، كما فعلت في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، على أنظمة كسرت اطار السيطرة السياسية المباشرة للاستعمار ، وأن لم تقطع علاقاتها وارتباطاتها بالسوق الرأسمالية العالمية . وبالمقابل تضمن الامبريالية وجود وبقاء اسرائيل بحقنها باستمرار بالمساعدات والهبات العسكرية والاقتصادية التي تضمن لها التفوق الساحق من جهة ، ومن جهة أخرى بالحفاظ على البنى التقليدية المتخلفة المهزيلة في المنطقة العربية والتحالف معها ، وهذا يشكل الوجه الاخر للتفوق الاسرائيلي .

لا يعني ذلك بالطبع انتفاء امكانية تناقض بين الامبريالية والصهيونية . فالصهيونية برغم ارتباطها بالمعسكر الامبريالي قوة استعمارية لها مصالحها الخاصة وديناميتها المحددة ، وقد ينشأ لذلك تعارض جزئي وتفاوت ما بين مصالحها وبين المصالح العامة الشاملة للمعسكر الامبريالي . ولكن نشوء مثل هذا التعارض لا يخرجها عن المعسكر الامبريالي ، وهو قابل للحل دائما بما يضمن مصلحة الطرف المهيمن في العلاقة ، أي مصلحة المعسكر الامبريالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية . وعلى أية حال لن يكون حل هذا التعارض أن نشأ غير حل ليس في مصلحة الامة العربية . من جهة أخرى لا ينفي التحليل السابق وجود تناقض ثانوي بين الانظمة المتخلفة العربية واسرائيل ، فهذا التناقض قائم بالفعل ، ولكنه قابل للحل على الدوام في اطار حصر الخطر الصهيوني ضمن حدود معينة لا تسمح لاسرائيل بانهاء دور هذه الانظمة في خدمة الامبريالية تماما ولا تسمح بأن يدفع الضغط الصهيوني بهذه الانظمة الى الانهيار الكامل . وليست جميع المشاريع التي تطرح لحل المسالة الفلسطينية بدءا من قرار مجلس الامن الى مبادرة روجرز الى مشاريع الدولة الفلسطينية المشبوهة غير أمثلة على محاولات حل هذا التناقض الثانوي ضمن الاطار العام الذي حددناه .

من البديهي ازاء ذلك أن تقوم استراتيجية المقاومة في اتجاهها العام على العمل لازالة الدولة الصهيونية . الا أن ذلك لا يحل المشكلة فالمقاومة لا تتمتع في الوضع الراهن بأي تفوق على العدو . وهي أن استطاعت في المستقبل تعبئة القوى الفلسطينية كلها ، فانها لن تستطيع أن تحرز التفوق العددي على العدو الذي هو شرط الحرب الشعبية الناجحة . كما أن المقاومة تجابه المجتمع الاسرائيلي من خارجه ، فهي تنطلق بحكم الظروف الموضوعية من خارج الارض المحتلة ، وفي أفضل الاحوال من خارج الارض المحتلة عام ١٩٤٨ . وهذا كله يضع المقومة امام مسألتين لا مناص من حلهما : توفير القوى التي تستطيع مجابهة التفوق التقني والعسكري للعدو الصهيوني بالتفوق الكمي والنوعي للجماهير المناضلة ، وتوفير الشروط التي تسمح للمقاومة بحرية الحركة في الاراضي العربية وتعبئة الجهود لمواجهة العدو .

من الواضح أن المقاومة لا تملك بحد ذاتها حلا لهاتين المسألتين ، فحلهما في النهاية رهن بتغيير الاوضاع العربية وقيام أنظمة ثورية تملك العزم والقدرة على شن نضال منهجي وحازم ضد العدو الصهيوني وتستطيع توفير القوى اللازمة وتعطي المجال للمقاومة كي تتحرك بحرية . وهنا تتبدى المعضلة الاستراتيجية التي لا تجابه المقاومة الفلسطينية فحسب ، بل والجماهير العربية أيضا : هل تصب الجهود كلها لتغيير الاوضاع العربية ، أم تصب لشن النضال على اسرائيل ؟

الواقع أن المعضلة ليست جديدة ، ولم تنشأ بنشوء المقاومة ، فالمعضلة موجودة منذ البداية وان لم تبرز على صعيد الوعي ، وهي قد طرحت نفسها باشكال مختلفة على النضالين الفلسطيني والعربي في مراحل مختلفة . فما أن وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة عدوين مترابطين ومتحالفين ، هما الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والاستعمار البريطاني ، قبل قيام اسرائيل ، حتى طرحت المعضلة نفسها على شكل سؤال : أي العدوين نواجه اولا ؟ وبعد قيام اسرائيل عادت المعضلة لتطرح نفسها في شكل آخر هو: من أولا الوحدة أم التحرير ؟ واليوم تعود المعضلة ذاتها لتطرح نفسها . وهي حقا معضلة ، ذلك أننا اذا قلنا بصب الجهود كلها لتغيير الاوضاع العربية ، أي بتأجيل النضال المعادي للصهيونية لمصلحة النضال المعادي للامبريالية فان ذلك يعني ترك الخطر الصهيوني ليستشري ويتكرس ويعرض حركة التحرر الوطني العربية لانقضاض هذا الخطر عليها دائما ، كما أنه يحرم النضال المعادي للامبريالية من عامل التفجير الذي يحفز التناقضات الاجتماعية في المنطقة . أما اذا قلنا بصب الجهود كلها في النضال ضد العدو الصهيوني ، فان ذلك يعني عمليا مجابهة الصهيونية ضمن شروط في صالحها ، هي شروط الضعف والتخلف العربي ، وترك الانظمة العربية حرة في التآمر على الحركة الجماهيرية المتجهة نحو النضال ضد العدو الصهيوني وضربها من الخلف ، كما انه يترك المنطقة خاضعة لشبكة العلاقات الاستعمارية واستغلالها ويفسح المجال أمام تقاسم نتاج هذا الاستغلال بين الاستعمار العالمي واسرائيل ، مما يعني مزيدا من القوة لاسرائيل ، وبالتالي نكون قد دخلنا حلقة مفرغة .

اختلفت أطراف المقاومة فيما بينها في انماط استجابتها لهذه المعضلة ، فطرح بعضها (فتح) شعار الجبهة العربية المساندة للمقاومة الفلسطينية ووحدة الجهد العربي . فماذا تعني المساندة : أهي اقامة التنظيمات الشعبية لمساندة الثورة واقامة المهرجانات والتظاهرات للدعاية للثورة وجمع الاموال والتبرعات لها ؟ ان ذلك من جهة لا يؤدي بالضرورة الى اجبار الانظمة العربية على اتخاذ موقف الدعم للمقاومة ولا هو يوفر حماية شعبية فعالة للمقاومة ، بالاضافة الى أنه يمكن أن يصرف الجماهير عن النضال ضد الامبريالية مما يؤدي الى الهوة التي أشرنا اليها : ترسخ السيطرة الامبريالية ، تقاسم نتائج السيطرة بين الاستعمار واسرائيل ، مزيد من القوة لاسرائيل . أكثر من ذلك ، يغفل هذا الفهم عن حقيقة أن الشعب الفلسطيني ليس قادرا في النهاية على دحر الصهيونية اذا ما اقتصر دور الجماهير العربية على الدعم الاستاتيكي الجامد أما الدعوة الى وحدة الجهد العربي فهي تعني زوال الحدود والفواصل بين القوى المعادية فعلا للصهيونية وبين تلك القوى التي تتظاهر بمعاداة الصهيونية ، أي مرة أخرى السماح للانظمة والقوى الرجعية أن تختبىء وراء الطابع القومي للنضال المعادي للصهيونية ، في حين أن كشف هذه الانظمة والقوى وتعريتها وفي النهاية زوالها أمر لا غنى عنه لنمو المقاومة وتصاعد نضالها وحماية ظهرها .

من جهة أخرى ، تؤكد بعض أطراف المقاومة (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) ، انه لا يتوجب على حركة المقاومة أن تنوب عن القوى الثورية العربية في دورها الاساسي وهو القضاء على العلاقات الاستعمارية . وهذا صحيح ، ولكنه لا يعني، كما تذهب هذه الاطراف ، اقتصار دور المقاومة على « المحاكمة النقدية الملموسة » والمفضح الدعاوي للانظمة ونقد كل ما هو قائم . فهذا المفهوم لدور المقاومة ، او لدور اية حركة سياسية ، يقوم على نزعة فوضوية محضة تعتبر العمل السياسي تعليما وتربية وتثقيفا للجماهير وليس لعب دور محدد ضمن واقع قائم داخل اطار وفي حدود علاقة يفرضها هذا الواقع . ونزعة كهذه تمنع الحركة الثورية بالطبع من استشراف استراتيجية صحيحة ، لان الاستراتيجية الصحيحة لا تهمها . ذلك ان استراتيجية كهذه لا بد وأن تكون قائمة على دراسة الواقع ودراسة التناقضات التي تعتمل في رحمه وامكانات التطور عبر هذه التناقضات ، أما الفوضوية فلا تنكب على دراسة الواقع فعلا لانها ترفض الواقع مسبقا ولا تعترف به . ومن هنا كان من الطبيعي أن تكتفي أطراف المقاومة هذه بالتاكيد اللفظي على وحدة الثورة العربية وبضمنها الثورة الفلسطينية دون أن تطرح رؤية لعلاقاتمحددة تربط الخاص بالعام وتعين تمايزات الخاص عن العام ، ودون أن تقدم ممارسة في العلاقة مع القوى الثورية العربية تختلف عن ممارسة من يرفعون شعارا اخر غير شعار وحدة الثورة العربية .

اذن يتوجب أن لا يؤجل النضال المعادي للامبريالية لصالح النضال المعادي للصهيونية او العكس ، وذلك يستتبع أن النضالين يجب أن ينشأا معا. ولكن اذا كانت الاستراتيجية تحديدا تعيين أولويات وتحديد أدوار معينة لاطراف معينة وتحديد العلاقات المتبادلة بين الادوار ، فان السؤال الاستراتيجي يبقى قائما : ما هي العلاقة المحددة بين النضال المعادي للامبريالية والنضال المعاديللصهيونية؟ هل يمكن أن يتكامل النضالان ، وكيف ، وضمن أية شروط ؟

لا شك في ان النضال المعادي للصهيونية كان قبل ظهور المقاومة يستخدم لابهات صورة النضال المعادي للامبريالية وعرقلته ، وذلك باستخدام الانظمة للخطر القومي الخارجي لكبت واخماد التناقضات الاجتماعية الداخلية التي يشكل تفجيرها في الحقيقة نسفا للعلاقات الاستعمارية التي تربط المنطقة بالامبريالية . غير أن ظهور المقاومة قد وضع موضوعيا اسس ترابط النضالين وتكاملهما ، اذ أصبح الطرف الفلسطيني — المقاومة — هو محك المواقف العربية جميعا من المسالة الفلسطينية ، وبذلك فقدت الانظمة فرصة استخدام هذه المسالة والتلاعب بها بشكل يؤدي الى خضوع الجماهير وخداعها . ولكن وجود الشروط الموضوعية لتكامل النضالين لا يعني أنهما سيتكاملان ويترابطان اوتوماتيكيا. لقد اثبتت تجربة السنوات الثلاث الماضية ان هذا التكامل ظل مفقودا .

غير أن هذه التجربة ذاتها هي التي يمكن عبرها استخلاص المؤشرات العامة للشروط التي توفر حل هذه المسالة الاستراتيجية . فقد برهنت هذه التجربة أن المقاومة لا تستطيع توجيه ضربات حاسمة تستطيع أن تشكل تهديدا جديا للكيان الاسرائيلي او تحدث تغييرات في بنية هذا الكيان . فمعظم العمليات الفدائية قد تم من خارج الارض المحتلة ، ولم تستطع المقاومة تطوير عملها بشكل يؤدي الى تخطي المستوى الراهن . ذلك ان المقاومة لا تستطيع أن تتحول الى حرب شعبية الا اذا وفرت قوى تفوق القوى التي يستطيع الشعب الفلسطيني وحده أن يوفرها، والا اذا أجبرت اسرائيل على الخروج من قلعتها الحصينة المدججة بالسلاح لتنشر قواها وتفتتها في الارض العربية الواسعة فتكشف بذلك نفسها فاتحة الطريق امام حرب الشعب .

من جهة ثانية اثبتت التجربة وعلى الاخص الازمات المتتالية ان الطابع القومي للمواجهة العربية — الاسرائيلية لا يمكن أن يطوع نظاما كالنظام الاردني ولا يمكن الا أن يتناقض مع العلاقات الاستعمارية التي ترزح المنطقة تحت وطأتها والتي تفسر وحدها التناقض بين المقاومة والانظمة . ومن هنا يبرز التساؤل حول جدوى بناء استراتيجية المقاومة على الطابع القومي للصراع العربي — الاسرائيلي. ذلك انه اذا كان الجانب القومي يستطيع بالفعل لعب دور هام في تعبئة جماهير واسعة حول القضية الفلسطينية ، فان بروز هذا الجانب على حساب الجوانب الاخرى يبقي ظهر المقاومة مكشوفا لتآمر الانظمة الرجعية ، فالعلاقات الاستعمارية التي تحضن اسرائيل وهذه الانظمة معا هي التي تجعل من هذه الانظمة نقيضا للمقاومة . وفي الوقت ذاته قد يؤدي ابراز الجانب القومي الى تعبئة الجماهير ضد العدو الصهيوني ولكنه يسلبها اسلحتها في مواجهة الانظمة ، وبما ان حماية المقاومة ، كما اثبتت التجربة أيضا ، تضع الجماهير راسا في مواجهة الانظمة ، فان الاعتماد على الجانب القومي لا يوفر للمقاومة حماية جماهيرية فعالة .

اذن ليس الطابع القومي للصراع العربي — الاسرائيلي هو الجانب الذي ينبغي أن تبنى عليه استراتيجية المقاومة ، بل يجب أن تبنى على قاعدة التصدي للعلاقات الاستعمارية ، وذلك طبعا دون اهمال الطابع القومي وعدم الاستفادة منه ودون التخلي عن المواجهة المباشرة مع الصهيونية . لكن المقاومة بوصفها طليعة الشعب الفلسطيني وبموجب مبرر وجودها ذاته يجب أن تتصدى للمواجهة مع الصهيونية ، ومن هنا لا تستطيع المقاومة ان تصوغ استراتيجية صحيحة بمفردها ، اي أن تصوغ استراتيجية فلسطينية . فالقضية الفلسطينية تقع في مركز تناقضين هما التناقض العربي — الاسرائيلي والتناقض العربي — الامبريالي ، والتناقضان لا يشملان الشعب الفلسطيني وحده بل الشعوب العربية كلها، كما أن التصدي لحلهما يتطلب قوى أوسع من قوى الشعب الفلسطيني . واذن لا بد من استراتيجية عربية شاملة .

ولا بد بالطبع لهذه الاستراتيجية من أن تتصدى للصهيونية وللامبريالية وامتداداتها المحلية في المنطقة المحيطة بفلسطين على وجه الخصوص . ولا بد أيضا لهذه الاستراتيجية من أن تعكس نفسها على المستوى التنظيمي بتشكيل جبهة عربية واسعة معادية للصهيونية والامبريالية . أما كيف تتوزع الادوار بين المقاومة الفلسطينية والقوى الثورية العربية المشتركة في هذه الجبهة ، فتلك مسألة لا يمكن أن تحل هي الاخرى بمعزل عن التجربة الماضية .

لقد وضعت ردود فعل اسرائيل وردود فعل الانظمة العربية على المقاومة الفلسطينية الاساس الموضوعي لتشكيل الجبهة العربية المعادية للصهيونية والامبريالية ، كما وضعت الاسس التي يمكن ان يبنى عليها النضال الفلسطيني المعادي للصهيونية بحيث يخدم ويعزز النضال العربي المعادي للامبريالية ، وفي الوقت ذاته وضعت الاسس التي يمكن أن يبنى عليها النضال العربي المعادي للامبريالية ليخدم ويعزز ويحمي ظهر النضال الفلسطيني . فردود فعل اسرائيل ضد المقاومة تتوجه الى الانظمة العربية مما يكشف عجز هذه الانظمة ويدفع بقطاعات جماهيرية واسعة الى ساحة النضال الثوري ، وهذا بدوره يتيح تعزيز وتصعيد النضال ضد الامبريالية ، وتصعيد النضال ضد الامبريالية يوفر فرصة حماية ظهر المقاومة ، مما يسمح لها أن تعزز نضالها ضد العدو الصهيوني وهكذا . الى أن تحل العقدة بعد أن يصل الصراع الى حد يتضح معه بجلاء وحدة الانظمة الرجعية واسرائيل من خلال تصديهما معا للمقاومة والحركة الجماهيرية وتتوفر القوى القادرة على الاطاحة بهذه الانظمة . وعندئذ يصبح بالامكان اجبار اسرائيل على تشتيت قواها وكشف جانبها ، عندما تحاول قمع الحركة الجماهيرية النامية في الاقطار المحيطة بها ، وتكون الجماهير اذ ذاك قد اكتسبت من نضالها ضد الانظمة الرجعية خبرة وتنظيما يمكنانها من شن الحرب الشعبية .

هذه هي المؤشرات العامة لاستراتيجية كان يمكن لها أن تتصدى لحل مسالة علاقة المقاومة الفلسطينية بالثورة العربية ككل . وقد كان يتعين على تفكير استراتيجي من هذا النوع أن يحل ، قبل أيلول (سبتمبر) ، مشكلة التطور المتفاوت لجناحي الثورة العربية : المقاومة والقوى الثورية العربية . ففي حين كانت المقاومة حركة جماهيرية واسعة وقوية ، كانت قوى الثورة العربية لا تزال في بداياتها الاولى ضعيفة ولا تكاد تكون موجودة، مما كان يثير مشاكل ضخمة أمام تكامل النضالين أما اليوم فان الصعوبات الجمة التي يتعين على التفكير الاستراتيجي السليم أن يأخذها بالحسبان لم تعد تقتصر على ضعف قوى الثورة العربية بل تعدت ذلك الى الصعوبات التي يثيرها موقف الضعف الذي انتهت اليه المقاومة .

البقية في العدد القادم

١ — فصل من كتاب المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني — دراسة تحليلية لهجمة أيلول ، سيصدر قريبا في سلسلة كتب فلسطينية عن مركز الابحاث .

● حركة الصراع الاجتماعي في إسرائيل: ثمن التبعيّة وأفق التحرير

الاسباب

بعد ان اتخذ نيكسون اجراءاته المتعلقه بتغطيه الدولار الذهبيه وبحمايه المنجات الامريكيه من المنافسه عمدت حكومه غولدا مائير الى تخفيض الليره الاسرائيليه بسبه عشرون في المائه . هذا التخفيض جاء ليعبر عن تبعيه العمله الاسرائيليه والاقتصاد الصهيوني كله لاولياء نعمه اسرائيل في الولايات المتحدة . فان تخفيض الليره الاسرائيليه — قياسا على الدولار — يمنح صادرات اسرائيل الى الولايات المتحده قدره على مواجهة الضريبة الجديدة (١٠ بالمائه) التي فرضها التدبير الامريكي ويحول بالتالي دون ارتفاع أسعار الصادرات المذكوره وكسادها في الاسواق الامريكية . والتخفيض نفسه يزيد ، من ناحية ثانيه ، قيمة المساعدات الامريكية — الخاصة والرسمية — التي يجري تحويلها بالدولار الى اسرائيل. فالدولار الواحد ، القادم الى اسرائيل، تزيد قيمته، بين أيدي الاسرائيليين ، عشرين بالمائه — مبدئيا — عما كانت عليه قبل التخفيض ، وتزيد بالتالي قوته الشرائية وقدرته على دعم الاقتصاد الصهيوني .

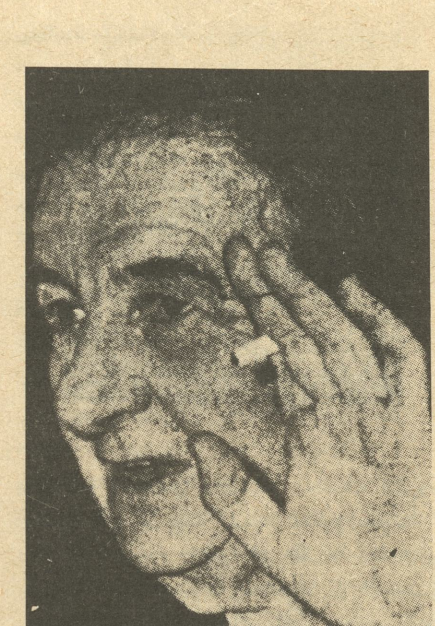
لكن هذه الصورة المثالية لا تصمد أمام عوامل اخرى تدخل عليها فتعقدها وتغير معناها . فشرط بقائها على حالها هو ثبات الاسعار ، أكانت اسعار السلع المنتجة في الدولة الصهيونية نفسها أم أسعار السلع المصدرة اليها . فاذا مالت أسعار السلع المحلية ، نحو الارتفاع ، أدى ذلك الى خفض قدرتها على المنافسة في السوق الخارجية والى تعطيل — كلي أو جزئي — للاثر المطلوب ، على هذا الصعيد ، من تخفيض قيمة الليرة .. واذا مالت أسعار السلع الاجنبية المصدرة الى اسرائيل ، نحو الارتفاع ، هي ايضا ، في بلدان المنشا ، ادى ذلك الى وقوع الاسرائيليين في مزيد من العجز عن شرائها ، نتيجة لخفض قيمة ليرتهم ، نتيجة لخفض قيمة الدولار — ايضا — قياسا على بعض العملات الرئيسية الاخرى .

والشرط الاول الذي لا بد منه لتثبيت اسعار السلع المحلية هو تثبيت الاجور وما يستلزمه من قمع للحركة المطلبية الهادفة الى زيادتها . فان رفع اجور العاملين يؤدي حتما الى رفع اسعار السلع التي ينتجونها . وتزداد حدة الارتفاع في الاسعار اذا كان ثمة قسم كبير من سلع التجهيز ومن المواد الاولية يجري استيراده من الخارج ، الخ ..

أما السلع الاجنبية فقد ارتفعت اسعارها حكما في اسرائيل ، بعد ان انخفض سعر الدولار وسعر الليرة الاسرائيلية قياسا على



نيكسون



مائير

العملات الرئيسية الاخرى في العالم الرأسمالي فالمارك الالماني والفرنك الفرنسي والليرة الاسترلينية والين الياباني قد زادت قيمتها جميعا بالدولار عما كانت عليه قبل أسابيع .. وكان ذلك تتويجا لسياق بدأ في الواقع منذ مدد تتفاوت — حسب كل حالة — بين الشهور والسنوات . ولما كانت ألمانيا وفرنسا ، الخ .. في رأس البلدان المصدرة الى اسرائيل ، فأن قدرة اسرائيل على شراء السلع من هذه المصادر قد انخفضت عشرين بالمائة نتيجة لتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ونسبة أخرى نتيجة لارتفاع سعر العملات المذكورة قياساً على الليرة قبل تخفيضها .. وحين تشتري اسرائيل سلع هذه البلدان بالدولار — لان المساعدات الامريكية هي مصدرها المالي الرئيسي — فان المشكلة تصبح أخف وطأة ، لكنها لا تحل تماما . فالدولار هو الاخر قد انخفضت قيمته قياسا على سائر العملات الكبرى .

تلك هي حالة التناقض التي أدى اليها تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية . فمن جهة ، ازدادت قدرة اسرائيل على التصدير والمنافسة وعلى الاستفادة من الرساميل الامريكية في الداخل ، بشرط أول هو تثبيت الاجور والاسعار . ومن الجهة الثانية تضاءلت قدرة الدولة الصهيونية على الاستيراد وعلى التوظيف في الخارج وانخفضت أجور العاملين الاسرائيليين بنسبة هي نسبة الارتفاع الذي طرأ على أسعار السلع الاجنبية في سوقهم مضروبة بالنسبة التي تشكلها قيمة السلع المذكورة من حجم المبادلات في هذه السوق (١)

ولا تكتمل الصورة الا حين نعلم أن الدولة وكبار المصدرين هما الطرفان المستفيدان من تنشيط التصدير ، ما دام هذا التنشيط لا يؤدي الى زيادة الاجور . هذا بينما يتضرر العمال والمزارعون وأصحاب الدخل المحدود قبل سواهم من الارتفاع الطاريء على أسعار السلع الاجنبية . يضاف الى هذا أن حصر الارتفاع في أسعار هذه السلع وحدها أمر مستحيل . فقلما نجد سلعة تنتج في اسرائيل وحدها دون أن تحتاج الى تجهيزات للانتاج أو الى مواد أولية أو براءات انتاج أو خبرات ، الخ ، مستقدمة من الخارج . هذا عدا التلاعب الممكن بأسعار السلع المحلية قياسا على الارتفاع الحاصل في أسعار سلع مماثلة تستورد من أقطار أخرى .. هكذا يصيب الارتفاع أسعار الانتاج المحلي أيضا ، وتكون خسارة العمال والمزارعين والموظفين ، الخ .. خسارة كاملة لا تعوضها أية زيادة في الاجور ، أي أن جمهور المستهلكين في الدولة الصهيونية يدفع حصته من ثمن الاجراءات الهادفة الى انقاذ ميزان المدفوعات الامريكي .. وهو بذلك يدفع ثمن التبعية للامبريالية الامريكية . هذا بينما يحافظ أصحاب الرساميل الصهاينة على تماسكهم في تغذية الة الاستغلال وتحافظ الدولة على تماسكها في تغذية الة العدوان وحماية الة الاستغلال .

المواجهة

كيف واجه العاملون في اسرائيل هذا الوضع ؟ قامت اضرابات عدة منفلتة ، في الغالب ، من القيود النقابية الرسمية ، وقامت حركات احتجاج على موجة الغلاء المتفاقمة بعد تخفيض قيمة الليرة . وتركزت الاضرابات خاصة في مؤسسات القطاع العام . فقد أضرب عمال الطيران المدني ورجال الجمارك في مطار اللد الدولي قرب تل أبيب وأضرب عمال المرفأ في أشدود واضرب سعاة البريد ، الخ .. هذه الاضرابات أدت الى الابطاء في شحن البضائع وتفريغها والى تكدس المحاصيل والسلع المعدة للتصدير في المستودعات . بل ان الامر وصل الى رجال الجمارك المكلفين بالمراقبة على جسور نهر الاردن .. وكانت نتيجة اضرابهم أن صدرت أحكام بالسجن على ٢٦ منهم ، أدت بدورها الى تهديد الموظفين المدنيين في الضفة الغربية وسيناء وغزة باضراب يعيق عمل السلطات المحتلة . كذلك اضراب العمال الذين يقومون ببناء مستعمرة شعروت للمهاجرين في صحراء النقب . وكان واضحا أن الغلاء الذي ستبلغ نسبته ٥ بالمئة حسب الرقم الرسمي و ٩ بالمئة حسب المصادر الاقتصادية المستقلة يطال المعوزين من اليهود الشرقيين قبل سواهم .

وكان أن انهال التهديد على العمال والموظفين المضربين من جميع الجهات : الحكومة ، الاحزاب ، اتحاد النقابات ، القضاء ، الصحف . فغولدا مائير ترى في مستخدمي مطار اللد « زعرانا » وتعلن أن الخطر على اسرائيل قادم من الداخل لا من الخارج . ودايان يطلب ارسال العمال الى السجن ، اذا لم يلتزموا بـ « الاصول » في اعلان الاضراب . وصحيفة « معاريف » تتهم المضربين « بالتعاون ، ولو كان بريئا ، مع الارهابيين العرب الذين يريدون تخريب الطيران المدني الاسرائيلي » . وتقترح صحف أخرى فرض التحكيم الالزامي على المضربين ومنع الاضرابات الفجائية . ويحضر حزب المابام « الاشتراكي » اجتماعا استثنائيا لقيادة الجبهة التي هو عضو فيها ، غايته ادانة الحركة المطلبية . ويتدخل رئيس اتحاد النقابات لكسر الاضراب في مطار اللد . ويصدر حكم من القضاء بعودة المستخدمين في المطار الى العمل . وتقدم الحكومة مشروع قانون يعيد « تنظيم » حق الاضراب ويحدد العقوبات المفروضة على المخالفين ، الخ ..

هذا بينما يعلن اتحاد أرباب العمل رضاه على الحكومة ويعلن أحد القادة العماليين أن العمال « سيتباطأون » في الانتاج اذا منعوا من الاضراب وتبدي السلطات قلقها من « عداء المضربين للحكومة » وتستمر التظاهرات ضد الغلاء في العديد من المدن . (الاخبار والتصريحات عن « لوموند » ٩ و ١٠ و ١٤ أيلول) .

الافق

مرة أخرى اذن نواجه السلطة الاسرائيلية وأجهزتها حركة الصراع الاجتماعي متعللة بحالة الحرب وتتجه نحو اتهام المضربين بالتلاقي مع العدو . وهي لا تختلف في ذلك عن السادات . حين وقف في وجه اضراب حلوان على الجانب الاخر من الجبهة . هذا السلاح الذي تشهره السلطة الصهيونية في وجه الحركة المطلبية له فعاليته . فما دامت شرعية العدوان هي أساس الدولة الصهيونية، فأن السلطة الرأسمالية ستظل راسخة القدم . ذلك أن هذه السلطة هي التي أرست دعائم « الشرعية » المذكورة وحققت انتصاراتها . وهي قادرة على امتصاص الحركة المطلبية ، دون أن يقضي ذلك الى تغيير أساسي فيها ، لانها — أي السلطة — تستطيع دائما تبرير وجودها بضرورة العدوان الذي هو أساس الدولة . فهي وحدها القادرة على دحر الخطر العربي . والصراعات الداخلية ، مهما احتدمت ، لا تطرح شرعيتها على بساط البحث ولا تتجاوز اطارها . هذا يعني أن الحركة المطلبية الراهنة بلا أفق سياسي حاسم . فافقها الوحيد يقع في حدود النظام .. وهذا يحدد مدى الغش في تصفيق الصحف البيروتية والقاهرية لهذه الحركة . فحين يقوم اضراب ما في اسرائيل تحاول هذه الصحف أن توحي بأن الدولة الصهيونية باتت على حافة الانهيار . هكذا يمسي على الجماهير العربية ان تنتظر مكتوفة الايدي هذا الانهيار . وتمسي جميع الهزائم مبررة لان الاسرائيليين سوف يحلون محل الانظمة العربية في ازالة اثار العدوان !.. أما الواقع فهو أن الحركة المطلبية في الدولة العدوة لن تتحول الى حركة ثورية الا اذا تحطم جدار السلطة الصهيونية وتكون خلفه قطب اخر يجذب اليه جماهير اليهود الكادحة في فلسطين .. ولا يمكن ان يتحطم الجدار الا من الخارج ولا يمكن ان يكون القطب سوى الحركة الثورية العربية ..

---

١ — اذا كانت نسبة غلاء البضائع الاجنبية ٢٠ بالمئة مثلا وكانت قيمتها توازي ربع حجم المبادلات في السوق ، يكون الانخفاض العام اللاحق بالقوة الشرائية ٢٠ × ١/٤ = ٥٪ وهذه النسبة ، على ما يبدو ، قريبة من الواقع .

صراعات الزمرة الحاكمة بين تضارب المصالح الامبريالية وصعود الحركة الجماهيريّة

شهدت تونس خلال العام المنصرم تحركات عماليةوفلاحية واسعه لم تعرفها من قبل ، ان من حيث شمولها لقطاعات واسعة من الكادحين أو من حيث تغطيتها لمعظم مناطق البلاد واتخاذها اشكالا متقدمة من النضال (مظاهرات ، اصطدام مع الشرطة) .

كانت الاسطورة البورقيبية قد حالت من وقت قريب دون قيام تحرك مستقل للعمال والفلاحين التونسيين . فالحبيب هو « بطل » معركة الاستقلال ، والشعب مدين له بكل شيء ، وأي تحرك يتعرض للامن هو يعود لفضل بورقيبة .

وبقيت الاسطوررة البورقيبية تهيمن بشكل خانق على الوضع السياسي في تونس حتى عام ١٩٦٧ وذلك رغم المواقف البورقيبية المشبوهة من القضية الفلسطينية .. عام ٦٧ حركت الهزيمة قطاعات اسعة من الجماهير ، فاجأها النظام العميل بحملة اعتقالات قمع واسعة ، ثم تصدت السلطة لمجموعة « آفاق » وجرت المحاكمات الشهيرة لعشرات المناضلين . الا أن هذه التحركات كانت تتسم بصفة عامة هي أنها مقتصرة على الطلاب وبعض المثقفين بينما يغيب عنها العمال والفلاحون غيابا شبه كامل .

فالقطيعة كانت تامة بين المنظمات الثورية والجماهير صاحبة المصلحة في التغيير ، ولم يكن وضع المجموعة التحريفية للحزب « الشيوعي » التونسي بأفضل بكثير (هذه المجموعة التي لا تمت للشيوعية بصلة انتقلت بعد سقوط مراهنتها على بن صالح الى المراهنة على المستيري . والان بعد سقوط المستيري ، على من ستبدأ المراهنة ؟)

ان ما يتميز به الوضع الراهن في تونس هو بدء دخول الطبقة العاملة الصراع السياسي كطرف مستقل يكتسب نضالية متزايدة واستقلالية أوسع عن كل أطراف السلطة المتصارعة على مراكز الحكم ، وهو أيضا الخروج التدريجي لقطاعات شعبية كبيرة نسبيا من دائرة تأثير الحزب « الاشتراكي » الدستوري .

وقد برزت هذه النضالية الجديدة للطبقة العاملة التونسية خلال سلسلة الاضرابات والمظاهرات التي وقعت طوال الاشهر القليلة الماضية : اضراب عمال مركز سيدي تابت ، الاضراب الكبير الذي قام به عمال السكة الحديدية في سيدي فتح الله والذي قمعته السلطة بوحشية ، الاصطدام الدامي الذي وقع بين الفلاحين والشرطة التي شردت مئات الاشخاص في الهوارية ، المظاهرة التي قام بها ٦٠٠ من عمال بلدية تونس العاصمة ، تظاهرة الفلاحين في ديوان مجردة واصطدامهم مع الشرطة الخ .. الى جانب العشرات من الاضرابات المتفرقة في مختلف القطاعات الاقتصادية .



المصمودي

كيف تصدت السلطة البورقيبية لهذه التحركات : الى جانب عمليات القمع الواسعة والاعتقالات اعادت السلطة تركيب الجهاز النقابي ووضعت على رأس الاتحاد العام للعمال التونسيين المدعو حبيب عاشور وهو نقابي قديم مرتبط بالنظام البورقيبي ويستعمل كورقة احتياط للنظام في مواجهة التحركات العمالية .

مقابل هذا التحرك ، وبالارتباط به كعنصر بين عناصر أخرى ، بدأ الصراع داخل النظام التونسي (١) يحتدم بشكل ظاهر . وفي الصراع أطراف عديدة : كتلة ترى أن لا خلاص للنظام الحالي الا باعتماد خط ليبرالي وديمقراطية أوسع تستطيع امتصاص النقمة الشعبية ، وهذه الكتلة مرتبطة تاريخيا بالمصالح الفرنسية (المستيري ، بن عمار ، المصمودي) . كتلة أخرى « محافظة » تقول أن على النظام تشديد قبضته لضرب أي تحرك معاد للنظام خاصة وان انسحاب بورقيبة التدريجي من الحكم سوف يخلق تصدعا في العلاقة بين الشعب وحكامه من الصعب درؤه ، وسوف تفقد البرجوازية التونسية صمام الامان ، وهذه الكتلة مرتبطة بالاطراف الامبريالية المتنافسة مع فرنسا (ألمانيا الغربية ، أميركا) وهي تكتسب أهمية متزايدة مع تضخم الرساميل الألمانية الغربية والامريكية والانتقال التدريجي للاقتصاد التونسي من دائرة نفوذ الى دائرة أخرى . ويمثل هذه الكتلة اشخاص كالهادي نويره (رئيس الوزراء) وبورقيبة الابن . وقد أدى فتح المعركة على خلافة بورقيبة الى احتدام هذا الصراع في الفترة الاخيرة . فكلا الكتلتين تريد خلافة الحبيب المريض جدا والشبه معتزل (ويقال أن « السيدة » زوجة بورقيبة تريد « التركة » في رئاسة الجمهورية ، وهي من كتلة المستيري — بن عمار) . وانتهت الجولة الاولى بانتصار الكتلة « المحافظة » وخروج « الليبرالي » المستيري من الحكم واستقالة بن عمار وزير الدفاع . ولكنها ليست الا جولة من صراع طويل يتخطى حدود تونس ولا يمكن حسمه بداخلها فقط .

أمام هذا التناحر ما هي مهمة القوى الثورية في تونس ؟ ليست على الاطلاق المراهنة على أحدى الكتل كما يفعل الحزب « الشيوعي » التونسي ، بل دفع الطبقة العاملة الى مزيد من الاستقلال والنضال والعمل على تعميق الصلة بين الجماهير المستفيقة على النضال والمنظمات الثورية ، التي بدأت ، في المدة الاخيرة ، تردم الهوة التي تفصلها عن التحركات الشعبية . ان فك هيمنة البورقيبية عن الطبقة العاملة التونسية وحلفائها وربط نضالها بالنضال التحرري العربي هو شرط أساسي لوضع الصراع في تونس في مكانه الحقيقي : صراع بين جماهير واسعة من العمال والفلاحين والكادحين وبين قلة من المستغلين شكلوا على الدوام وبشكل قاطع مطية الاستعمار الجديد في تونس ولم يتوانوا يوما عن المناداة علنا « بالصلح » مع الصهيونية والاعتراف باسرائيل .

---

١ — حول صراع الكتل وتنحية بن صالح راجع الحرية عدد — ٥٧٦ —

بيان لمنظمات الجبهة الوطنيه في ايران

بمناسبة موجة الاعتقالات الجديدةفي ايران اصدرت منظمات الجبهة الوطنية الايرانية في الشرق الاوسطالبيان التالي :

تقوم السلطات البوليسية الفاشية في ايران بحملة اعتقالات ضد جماهير الشعب الايراني وطلائعه الثورية المناهضة للشاه والامبريالية والصهيونية في ايران فقد قامت السلطات الفاشية بتاريخ ٢١ اب ١٩٧١ بحملةبربرية واعتقلت مجموعة من الشباب المناضلين من الطلبة والمهندسين وموظفي الادارات وقدضبطت لديهم كميات من الاسلحة والذخائر . وقد اشتدت الحملات البوليسية الايرانية فيهذه الايام خاصة وان الاحتفالات بذكرى تأسيس الامبراطورية (٢٥٠٠) سنة علىالابواب وذلك لمواجهة غضبة الشعب الايراني ضد الشاه وأسياده الامبرياليين والصهاينةفيحاول الشاه وأدوات قمعه البوليسية تصفية أية غضبة أو تحرك جماهيري ضدحكمه الفاسد ليجعل من ايران مقبرة لا يعلومنها أي صوت حي يناضل ضد بطشهوارهابه .

هؤلاء المناضلون المعتقلون يعانون الان ابشع أنواع التعذيب في زنازين الشاه وحياتهم الان في خطر .

نناشد جميع احرار العالم وكل التقدميين أن يتحملوا جهدهم وان يقوموا بواجبهم الانساني لحماية هؤلاء المناضلين من الاغتيالفي زنازين الشاه كما اغتال ثلاثة عشر مناضلا من أبطال (سياهكل) منذ ستة أشهرخلت .

وسنقوم باطلاعكم عما قريب في بياناتنا عنكل المعلومات التي تصلنا عن هؤلاء الاحرار .

المؤتمر الوطني الاول للاتحاد العام لطلبة اليمن

لقد انعقد المؤتمر العام الاول للاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن في الفترة بين ٢٥—٧— ٢—٨—١٩٧١ م تحت شعار العلم والنضال من اجل حركة طلابية يمنية موحدة ويمن ديمقراطي واشتراكي موحد . كان امامه جدول اعمال يحوي العديد من المسائل الاساسية التي تشكل هموم الحركة الطلابية اليمنية . ومن أبرز تلك المسائل مسالة وحدة الحركة الطلابية اليمنية التي تعتبر هدفا استراتيجيا لجميع القواعد الطلابية اليمنية سيرا نحو يمن ديمقراطي اشتراكي موحد .

ولقد حضر هذا المؤتمر اتحاد الطلاب العالمي ، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت ورابطة الطلبة البحرانيين ورابطة الطلبة العمانيين في العراق . كما شارك في هذا المؤتمر معظم اطراف الحركة الطلابية اليمنية منها الاتحاد العام لطلبة اليمن رابطة الطلبة اليمنيين بموسكو ، رابطة الطلبة اليمنيين في المانيا الديمقراطية ، رابطة الطلبة اليمنيين في المجر .

ولقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات وتوصيات سياسية وطلابية وتعليمية .

على هامش العراقيل المفتعلة في وجه تخفيض الدواء

النظام الطبقي المتخلف يضيق ذرعا بكل تدبير اصلاحي مهما كان محدودا

كما هو الحال بالنسبة لكل قضية تتعلق – ولو بصورة محدودة – بمصالح الجماهير الشعبية الكادحة وذات الدخل المحدود تتضافر جهود القوى الاحتكارية ومعها قوى النظام الطبقي السائد من أجل التصدي لها والعمل لاجهاضها وهذه القوى تعمل اليوم بكل ما تملك من امكانيات ووسائل من أجل افشال قرار وزير الصحة الدكتور أميل بيطار بتخفيض أسعار الادوية .

والقرار كما هو معلوم يقضي بتخفيض أسعار الادوية بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ بالمئة وهي نسبة زهيدة جدا بالقياس الى الارباح الفاحشة التي يجنيها المستوردون وأصحاب المستودعات والصيدليات والتي تصل بالنسبة الى بعض أصناف الادوية الى ٢٠٠ بالمئة . ومع ذلك فقد جابه هؤلاء هذا التدبير المحدود بحملة مسعورة ولا سيما على الصعيد الاعلامي جندوا لها المال والنفوذ . وتنعكس اثار هذه الحملة بشكل بارز على صفحات الصحف « النزيهة » التي تحاول أن توحي باستحالة تنفيذ قرار التخفيض في ضوء العراقيل المفتعلة التي يضعها المستوردون والصيادلة بغية حمل وزير الصحة على التراجع .

ومن المعلوم أن تخفيض الاسعار الفاحشة للادوية مطلب قديم وحيوي للطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية ذات الدخل المحدود وقد ناضلت هذه القوى بنشاط منذ سنوات عديدة من أجل تحقيقه . وقد لقيت خطوة الوزير في هذا المجال – على المرغم من كون نسبة التخفيض المقررة أقل بكثير مما ينبغي – تأييدا كبيرا من أوسع الاوساط الشعبية ذات الدخل المحدود التي تعاني كثيرا من الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة .

ومنذ البداية ووجه قرار التخفيض بتدابير ومواقف معارضة ليس فقط من جانب اولئك الذين مس القرار مصالحهم المباشرة ، بل كذلك من جانب أوساط حكومية كان يفترض فيها أن تؤيد قرار وزير الصحة وتساعد على تحقيقه . وكانت الصدمة الاولى لخطوة تخفيض الدواء اقدام رئيس الحكومة السيد صائب سلام على وقف صدور عدد « الجريدة الرسمية » الذي كان سيظهر فيه قرار التخفيض الصادر بتاريخ ٣٠ تموز الفائت والذي حدد موعد التطبيق ابتداء من يوم ٥ اب المنصرم . وكان قصد رئيس الحكومة من وراء هذا التدبير منع تنفيذ القرار الذي لا يتخذ الصفة التنفيذية كما هو معلوم الا بعد نشره في الجريدة الرسمية . ولكن سلام عاد ووافق على قرار التخفيض في مجلس الوزراء بعد ما لمس أن العهد يريد أن يقوم ببعض مثل هذه البادرات المحدودة في مطلع ولايته .

ومع ذلك تأجل البدء بتنفيذ القرار مرات اخرى وسط حملات مسعورة شنها المستوردون واصحاب الصيدليات ، وخلال مفاوضات لا طائل تحتها بين أصحاب العلاقة ، ووزارة الصحة اتسمت من جانب الاخيرة بالتردد وعدم الحزم .. وأخيرا قررت الوزارة بدء تنفيذ القرار ابتداء من يوم الاحد في ١٢ أيلول الجاري .

ولكن المستوردين واصحاب الصيدليات استمروا في موقفهم السلبي الرامي الى افشال تدبير تخفيض الدواء ، واختفت معظم أصناف الادوية التي تناولها التخفيض من الصيدليات . بعض الصيدليات امتنعت عن البيع بالاسعار الجديدة بحجة أن المستوردين رفضوا تطبيق التسعيرة الجديدة وكذلك تحمل فرق المبالغ المخفوضة بالنسبة للادوية المباعة للصيدليات بالاسعار القديمة .

وكانت نتيجة جملة من العراقيل المصطنعة أن أدت الى اختفاء معظم أصناف الادوية المخفوضة من الصيدليات وهو الهدف الرئيسي الذي رمى اليه محتكرو الدواء من أجل افشال قرار التخفيض . وبالطبع فقد مارس هؤلاء تدابيرهم المضادة وهم مطمئنون الى وقوف الدولة بمؤسساتها الطبقية الى جانبهم الامر الذي يستبعد اللجوء الى أية تدابير زجرية بحقهم على الرغم من اعلان وزير الصحة عن العزم على مجابهة المخالفين بـ « حزم » وقد بينت جميع الدلائل الصعوبات الكبرى التي تجابه الوزير في محاولته تنفيذ القرار .. فأرقام هاتف المكتب الذي أعلن عن انشائه لتلقي الشكاوى من الجمهور بصدد اختفاء أصناف الادوية المخفضة أو رفض الصيدليات بيعها بالاسعار الجديدة والتحقق فيها فورا ، بقيت معطلة ، ثم أعلن مسؤول بوزارة الصحة عن الاستعداد لتلقي الشكاوى خطيا وليس تلفونيا ..

وبستخدم المستوردون وأصحاب الصيدليات جميع الوسائل ويلجأون لمختلف أشكال الضغوط من أجل احباط قرار التخفيض وذلك عن طريق التسبب في خلق أزمة صحية خطيرة نتيجة فقدان أصناف الادوية التي تناولها التخفيض من الاسواق وسط عجز وزارة الصحة عن اتخاذ أي تدبير زجري أو عقوبة رادعة .

ان من جملة الوسائل التي لجأوا اليها التواطؤ مع أصحاب معامل الادوية في أوروبا وأميركا على التصدي لتخفيض الدواء . فقد امتنعت هذه المعامل عن الرد على الرسائل الرسمية التي بعثت بها وزارة الصحة لتزويدها بلوائح الاسعار الحقيقية التي تبيع بها للمستوردين والحسومات التي يحصلون عليها ، وكذلك امتنع بعض المستوردين عن تزويد الوزارة بلوائح أصناف الادوية التي يستوردونها . كما أن بعض الملحقين التجاريين في سفارات بعض الدول الغربية المصدرة للدواء قاموا هم كذلك بدور متواطىء مع المستوردين وساهموا في مواقفهم بالضغط على وزارة الصحة لحملها على التراجع .. وقد اتهم وزير الصحة علنا الملحق التجاري الالماني الغربي في بيروت بأنه يقوم بدور مضاد لقرار التخفيض بالاتفاق مع المستورين .

ومن جهة أخرى يتذرع بعض المستوردين في مجال تهربهم من الموافقة على العمل بالتسعيرة الجديدة ، بأنهم لم يتبلغوا رسميا لوائح وزارة الصحة الخاصة بالاسعار الجديدة في الوقت الذي تذيع فيه الوزارة نداء موجها الى هؤلاء لكي يحصلوا « من تلقائهم » على هذه اللوائح من الدوائر المعنية .

ان مطلب تخفيض الدواء الذي تناضل من أجله أوسع الجماهير الشعبية الكادحة وذات الدخل المحدود هو جزء أساسي من معركتها من أجل توفير سائر الخدمات الصحية من طبابة واستشفاء . وكلنا نذكر العراقيل الكثيرة التي قامت في وجه تطبيق نظام الضمان الصحي الذي وضع موضع التنفيذ بعد نضالات واسعة خاضتها الطبقة العاملة ، ولا تزال الحملة مستمرة لكي يشمل نظام الضمان الصحي جماهير الفلاحين الذين لا تشملهم كذلك خدمات جميع فروع نظام الضمان الاجتماعي .

لقد كشفت ملابسات محاولة تطبيق قرار خفض أسعار الادوية ، مرة أخرى ، عن عجز هذا النظام الطبقي السائد عن تحقيق أي اصلاح ، جزئي ومحدود تضطر الدولة الى القيام به لمواجهة مطالب الجماهير الواسعة لتحسين أوضاعها المعيشية . فآلة الحكم العاملة في خدمة النظام تعمل تلقائيا لاجهاض أي تدبير ، مهما كان بسيطا ومحدودا ، يمس مصالح القوى الاحتكارية المستغلة التي تشكل عماد الطبقة الحاكمة ، وما نشاهده حاليا بالنسبة لتنفيذ قرار تخفيض أسعار الدواء مثال ساطع على ذلك .

فحتى مثل هذا التدبير الاصلاحي المحدود الذي أقدم عليه وزير الصحة مدفوعا من منطلقات ليبرالية من جهة ورغبة في تكوين رصيد شعبي شخصي يمكن أن يستخدمه في خوض معركة انتخابات نيابية مثلا من جهة أخرى ، يضيق به صدر هذا النظام الطبقي الاستغلالي المتخلف كثيرا عن أنظمة الحكم البورجوازية الاوروبية التي تدرك أنها بتجاوبها مع بعض متطلبات جماهيرها الشعبية ، من عمال وفلاحين وذوي دخل محدود ، انما تخدم مصالحها الطبقية بالدرجة الاولى وتؤخر حدوث تفجر طبقي يهدد وجودها بالذات .

ان الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة تناضل باستمرار من أجل تحقيق مكتسبات جديدة تساعد على تحسين ظروف معيشتها وتمكنها من مواجهة أشكال الاستغلال التي تتعرض لها بصورة متزايدة . وفي هذا الضوء تقف هذه الجماهير بحزم وقوة الى جانب تنفيذ قرار تخفيض أسعار الدواء وتفضح جميع القوى الاحتكارية والطبقية التي تقف الى جانب المستوردين وأصحاب الصيدليات التي تجني الملايين من جراء استنزاف دماء العمال وسائر الكادحين وتشديد استغلالهم .

وبالطبع أن تخفيض أسعار الدواء ليس حلا أمثل لهذه المعضلة الحيوية . فلوضع حد لاساليب النهب والاستغلال الذي يمارسها مستوردو الدواء وبائعوه ينبغي تأميم هذا القطاع . ولكن مثل هذا الاجراء الجذري لا يمكن أن يقوم به غير حكم وطني منبثق فعلا من مصالح الجماهير الشعبية ومعبر عن امالها ومطامحها وهو الهدف الذي تناضل في سبيله هذه الجماهير .

بقلم
حسن فخر

الدعوة لانشاء نقابة جديدة للمحامين

دعوة لمخرج وهمي وحل لازمة قيادة فاشلة



مجلس النواب : هل توافقون ايها السادة على انشاء نقابة جديدة ؟!.

منذ عدة أسابيع وجه رئيس مجلس فرع الحقوق من خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٣١–٨–٧١ ، دعوة الى الراغبين في ممارسة مهنة المحاماة « ولا يملكون جعالة النقابة (نقابة المحامين) » ، ليسجلوا اسماءهم لديه « فورا » وذلك لمناسبة افتتاحه الاكتتاب من أجل ايجاد نقابة جديده للمحامين . بهذه الدعوه تكون العلاقه بين الحركة الطلابيه ونقابة المحامين قد وصلت لحد القطيعة التامة . وبهكذا حل (انشاء نقابة جديدة) تكون المعركة بين الحركة الطلابية والنقابة قد وصلت الى حدودها الفاصلة .

أوضاع خريجي الحقوق ومعركتهم

قبل الدخول في مناقشة الحل المقترح لازمة الخريجين ، هناك ضرورة لتحديد المسائل التالية :

– مشكلة خريجي الحقوق تتلخص في كون مجالات العمل التي يمكن أن تستوعبهم مجالان : ادارات الدولة ومهنة المحاماة ، يبدو ولوجهما شبه مستحيل . فالاول ، ادارات الدولة ، قد وصل لحالة من التشبع بحيث هناك صعوبة لاستيعاب الا عدد ضئيل جدا منهم . والثاني ، مهنة المحاماة ، تأتي خطوات النقابة المتلاحقة من اشتراط البكالوريا – القسم الثاني ، وحتى سنتي الكفاءة مرورا برسم الانتساب ، والتي تهدف للحد من عدد المنتسبين للنقابة بحيث تصيب بالدرجة الاولى الخريجين من الفئات الفقيرة لصالح بضعة محتكرين ، تأتي هذه الخطوات لتعبر بوضوح تام عن عجز هذا القطاع عن استيعابهم .

وقد أتى حل هذه المشكلة ، في رأس المطالب التي رفعتها الحركة الطلابية حول اضراب العام الدراسي الماضي والذي استمر ما يقارب الستين يوما دون أن تتمكن من تحقيقها . فلا سنتي الكفاءة الغيتا ولا رسم الانتساب خفض ، مع أن هذين المطلبين كانا الشرارة الاولى في اضراب العام الماضي . بمعنى أن التحرك الطلابي قد انتهى الى الفشل وسبب ذلك نوعية الموجهة التي اتخذها التحرك والتي اقتصرت على ايجاد حل لهذه المشكلة ضمن الاطر القائمة . ونوعية القيادة التي تولت قيادة الحركة الطلابية في تحركها ، قيادة عاجزة فرضت على التحرك وجهة مناشدة الدولة ، ووضعت قيودا على الحركة الطلابية وقفت دون تمكن الحركة من استعمال كل طاقاتها في المعركة .

– ومجلس فرع الحقوق ، ورئيسه ، من هذه الناحية يتحمل المسؤولية الكبرى في فشل التحرك الطلابي : فهو ان تميز عن القيادة الاساسية للاضراب فبكونه اكثر تخلفا .

– اما الذين يرغبون في ممارسة مهنة المحاماة « ولا يملكون جعالة النقابة » فهم الذين دفعوا ثمن فشل الاضراب . ليقف اليوم ما يقارب التسعين من خريجي حقوق اللبنانية أمام السد الذي وضعته النقابة – رسم الانتساب الذي بلغ ٢٨٠٠ ليرة .

الدعوة والعوائق

هكذا فالدعوة كانت احد المطالب الاساسية لاضراب استمر ستين يوما ، أي أن النضال من أجل تحقيقه لا بد أن يستند للنتائج التي انتهى اليها هذا الاضراب .

بوجه المدعوة من شكل طيلة التحرك عبئا على الحركة الطلابية وبالذات على الذين يدعوهم . أما الحل الذي يقدمه فهو العمل من أجل انشاء نقابة جديدة . فلنر أن كان ايجاد نقابة يشكل حلا فعليا لمشكلة الخريجين .

ان حلا من هذا النوع يتجاهل ، عمدا ، النتائج التي انتهى اليها الاضراب السابق بل ويحاول طمس هذه النتائج . اذ أنه يتوغل في حل المشكلة ضمن الاطر المتوفرة حاليا حتى النهاية ، حتى المنافسة في سوق العمل مع النقابة الحالية .

فالدعوة لانشاء نقابة جديدة للمحامين وان استندت الى ارتفاع رسم الانتساب للنقابة الحالية كعامل استقطاب لكنها لا تتجاوز حدود التجميع .

فانشاء نقابة جديدة يصطدم بعقبات ، لا يعجز نقيب المحامين عن رؤيتها بوضوح تام من موقعه ، والتي يحتاج رئيس مجلس فرع الحقوق لاكثر من ١٥ سنة كفاءة لرؤيتها . عقبات تبدو مسألة تخفيض رسم الانتساب ، سهلة بالنسبة لها .

أولى هذه العقبات ، موضوع انشاء النقابة بالذات والذي يمر عبر مجلس النواب حيث تملك النقابة الحالية ما يقارب من ثلاثين نائبا ، سوف يقفون دون أدنى شك صفا متراصا للدفاع عن مصالحهم للحؤول دون مرورها وهم الذين يقفون اليوم بوجه الغاء سنتي الكفاءة ، التي لم يملك رئيس مجلس الفرع حيال تلويح أحد أقطاب المجلس النيابي بعصاه الا الفرار خارج الاراضي اللبنانية .

فما سجله التحرك الماضي من نتائج على صعيد مجابهة الدولة على هذا الصعيد ، من وجهة جديدة للتحرك ليعبر عنه بمطالب تتناول مجالات جديدة وبالتحديد انشاء كليات تطبيقية مترافقة مع تنمية الزراعة والصناعة كحل جذري للمشكلة يأتي حل المشكلة آنيا في سياقها ، ومن تصعيد التحرك ليشمل قوى اجتماعية أخرى ، تجري عملية تجاهل لهذه النتائج ويتوغل في الوجهة التي ثبت عبر الاضراب السابق خطاها .

اما العقبة الثانية التي تواجهها النقابة ، فيما لو وجدت ، فهي امكانية استمرارها بوجه النقابة الحالية . امكانية الصمود بوجه نقابة تملك من الوسائل ما تجعلها تقضي قضاء مبرما على اي نقابة أخرى اذا ما دخلت معها في منافسة في اطار سوق العمل اللبناني ، فالنقابة تعطي مقابل رسم الانتساب بدلات تطبيب وثمن أدوية للمحامي المنتسب لها حتى يحال على التعاقد حيث يتقاضى ٦٠٠ ليرة كمرتب .

هذه العناصر يضاف لها ١٨٠٠ محامي ، لا ينسى زعيم المحتكرين ، من التلويح بها ، تجعل من وقوف أية نقابة جديدة بوجهها مسالة مستحيلة . مقابل كل هذه العناصر ، لا تملك الحركة الطلابية ، اذا ما اتبعت هذا الاتجاه ، الا طاقتها الذاتية هذا اذا أمكنها استعمالها ..

هكذا فمجلس فرع الحقوق اذ يقترح حل يعاود المراهنة بصورة كاملة على أطر العمل المتوفرة حاليا كحل أساسي ، رغم ادعائه بانها خطة آنية ، موجها الحركة الطلابية باتجاه مخارج وهمية لمشكلتها ، يهدف بصورة أساسية حل مشكلته هو بطمس نتائج الاضراب السابق والقفز عنها وذلك للهروب من مسالة المحاسبة والتي اذا ما حصلت لا بد أن تكون نتيجتها عزله ، أي ازالة عقبة من طريق نضال الحركة الطلابية . فهو لا يجد حيال فشل التحرك الذي قاده الا القفز في الهواء لتجاوز الفشل .

اما تبني هكذا اقتراح فنتيجته واضحة ، تشرد خريجي هذا العام ، يلتحق بهم خريجو العام القادم والذي يليه ، ويسلم رئيس مجلس الفرع واعوانه من المحاسبة الفعلية كما خرج في أعقاب الاضراب الماضي ، ليعود في العام القادم طالبا ثقة الطلاب على خطوة «تصعيدية» قام بها « لكن الظروف حالت دون تحقيقها » (وهو ينسى بالطبع أنه أحد هذه الظروف) . أي أن لجوء مجلس الفرع لهذا الحل ما هو الا عملية تضليل وغطاء للفشل .

ربما كان هدف رئيس مجلس الفرع ومعه الفرع أيضا ، الضغط باتجاه تخفيض رسم الانتساب . لكن الضغط المتوج بشعارات وهمية مسألة لم تنطل حتى على نقيب المحامين الذي لم يجد أنها تستحق حتى الرد . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فالضغط لكي يكون فعالا له شروطه وأول هذه الشروط قيادة للتحرك الضاغط هي حكما غير قيادة يمين وجماعته . قيادة لا تتساوم على حساب الحركة الطلابية أو تبيع نضالاتها .

عما قريب سيجتمع الذين وجهت لهم الدعوة ، وهذه مسألة لا يمكن الاعتراض عن المشاركة بها ، لان الاعراض معناه ترك الطلاب ألعوبة في يد مستغليهم ليتناقشوا بأمر مصيرهم ومصير الخريجين في الاعوام التالية وسيكون من اولى مهامهم مناقشة نتائج التحرك الماضي . أما الاستفادة من هذه النتائج فتعبيرها يكون اولا بقطع الطريق أمام المتاجرين بالحركة الطلابية وبمصالحها . أمام الذين يفتشون عن حل لازمة بقائهم على رأسها ، وهذا شرط من شروط تحرك فاعل .

تطورات معركة الدواء

• المستوردون يكشفون تحالفهم مع الاحتكارات الغربية
• المستهلك اللبناني يدفع ثمن تأمين مصالح التجار

شهدت معركة الدواء تطورات جديدة خلال الاسبوع الماضي كان أبرز ما فيها ازدياد شراسة الفئات المعادية لقرار تخفيض سعر الدواء ، وانكشاف هذه الفئات ، المحلية منها والاجنبية ، انكشافا كاملا بدا أن تطورات المعركة جعلته ضرورة لا غنى عنها . في المقابل بدا واضحا ، وللمرة الالف ، الفرق الشاسع بين الامكانات الفعلية والموضوعية

للطبقة العاملة – حتى بحالتها الراهنة – والتمثيل الهزيل والعاجز الذي توفره قياداتها النقابية . فقد كانت الطبقة العاملة ، عبر قياداتها النقابية الغائب الاكبر في معركة هي معركتها بالدرجه الاولى .

ظروف معركة الدواء

لقد جاء قرار خفض اسعار الدواء نتيجة للضغط الذي مارسته الطبقة العاملة وفئات المستخدمين خلال السنة الماضية ، هذا الضغط الذي هدد « المعهد » المجدبد باضرابين عامين في سنته الاولى . ان وزن الطبقة العاملة واتساع قواها هو الذي أرغم الدولة على دخول معركة الدواء والاستمرار فيها ، وهو الذي يعطي موقف وزير الصحة قاعدته الفعلية . هذا العنصر الجديد هو الذي يمنع المعركة الحالية من أن تنتهي الى النهاية التي عرفتها كل المطالبات بخفض سعر الدواء خلال السنوات العشر الماضية .

لكن ، وفي مقابل ذلك لجا تجار الدواء الى تصعيد معركتهم بشكل يتجاوز الضغط الخفي والجانبي ليصل الى حد ادخال كل الفئات التي اصاب القرار مصالحها في المعركة بشكل مكشوف .

ضمن الصورة اللبنانية وحدها بدا منذ البداية أن المستوردين هم القوة الرئيسية التي تحارب قرار التخفيض . لكن المستوردين لم يضعوا أنفسهم في واجهة الصورة في المراحل الاولى بل لجأوا الى تمويه دورهم بالضغط على فئات أخرى كنقابة الصيادلة . فمنذ اعلان قرار التخفيض ونقابة الصيادلة تنادي برفضه بحجة الخسائر الكبيرة التي ستلحق بها . في الواقع فان القرار يبقي للصيادلة ربحا مقداره ٣٠ بالمئة – كما جاء في رد الوزير – وهو ربح فاحش . أكثر من ذلك فأصحاب الصيدليات الكبيرة هم من المستوردين ، وخاصة كبار اعضاء مجلس النقابة . وبالاضافة فغالبا ما يلجأ المستوردون الى فتح صيدليات عن طريق شراء شهادات الصيادلة الذين يعجزون عن فتح صيدليات خاصة بهم .

اهمية ذلك انه يظهر تبعية نقابة الصيادلة لمصالح المستوردين بصورة أساسية . وقد تمثل موقف الصيدليات برفض تطبيق قرار الخفض ، وبحجب الادوية التي أصابها القرار . كذلك رفض المستوردون أرجاع فروقات الاسعار الى الصيادلة وهددوا بجعل المصارف تقوم بتحصيل سندات الصيادلة لديهم . كما رفض المستوردون تسليم الادوية الى الصيدليات الا على أساس الاسعار القديمة .

ضغط المستوردين

من جهة أخرى لجا المستوردون الى صرف عدد من عمالهم بهدف دفع هذه الفئة العماليه – التي تستفيد من قرار الخفض – الى الوقوف في وجه المخفض . وبالفعل فقد لجأ أحد المستودعات الى توزيع انذارات الى ٥٥ عاملا والى صرف ٢٠ عاملا فورا ، الامر الذي دفع نقابتهم الى التهديد باعلان الاضراب .

أما التطور الابرز والاكثر جدة الذي شهدته الازمة فكان الموقف المكشوف لشركات ومصانع الادوية الغربية – الفرنسية والسويسرية خاصة – وللسفارات الغربية الموجودة في بيروت . فاضافة الى تدخل الملحقين التجاريين الغربيين لدى وزارة الصحة وطلب العودة عن القرار ، فقد أرسلت الشركات الاوروبية برقيات تهدد فيها بوقف التعامل مع السوق اللبنانية اذا تم تطبيق القرار ، وذلك بحجة ان الاسعار الاوروبية هي أدنى الاسعار في العالم ، وبالتالي فلا يمكن تخفيضها . بذلك أصبح تدخل الشركات الاوروبية السلاح الاهم في أيدي المستوردين الذين تعللوا به لتثبيت مواقعهم .

وقد يبدو موقف الشركات الغربية مستغربا للوهلة الاولى . فالقرار لا يطال أسعارها بحال من الاحوال ، بل هو يطال أرباح وكلائهم والصيادلة . لكن الاستغراب يزول اذا تذكرنا أن منتجي الادوية الاوروبيين لا ينحصر ربحهم في الارباح الصناعية التقليدية وانما يستفيدون أيضا ، والى حد أكبر ، من العلاقات التجارية التي تتيح البيع بأسعار متضخمة في أسواق بلاد متخلفة وتابعة . فالمعروف أن وكلاء الدواء اللبنانيين لا تقتصر وكالاتهم على السوق اللبنانية – التي تعتبر ضئيلة الاهمية نسبيا – وانما تمتد الى معظم المنطقة العربية وبخاصة البلدان النفطية . ضمن هذه السوق يتاح للتاجر اللبناني بيع المنتجات الاوروبية بأسعار تفوق كثيرا كلفة الانتاج وتفوق سعر مبيعها في أوروبا والولايات المتحدة . بالتالي توفر فروقات ضخمة يتقاسمها الوكلاء اللبنانيون والشركات الاجنبية نفسها.

الادوية هل اختفت حقا من بعض الصيدليات ؟؟

الاسعار اللبنانية تغطية نهب المستهلك العربي

كيف يؤثر قرار الخفض على هذه الارباح ؟ ان تدني أسعار الدواء في السوق اللبنانية يكشف الهوة الكبيرة بين الاسعار الحقيقية وأسعار البيع في المنطقة العربية ويتيح المطالبة بتخفيضها في البلدان العربية الاخرى. اذا ، فاسعار السوق اللبنانية تلعب دور التغطية لنهب مستهلك الدواء العربي ، وذلك ما يعطي المعركة اتساعها واهميتها . في هذه الحالة يغدو طبيعيا تضامن المستوردين والشركات الاجنبية . وتبين هذه الحالة أيضا الثمن الباهظ الذي يدفعه العمال والمستخدمون في لبنان لتأمين مصالح التجار المحليين والتجارة الامبريالية في السوق الامبريالية .

ماذا كان موقف النقابات العمالية ، بمختلف فئاتها – من المعركة ؟ باستثناء برقيات تأييد لوزير الصحة يمكن التأكيد على الامور التالية :

● اذا كانت الطبقة العاملة هي التي فرضت التخفيض فأن عزل العمال عن المعركة – وذلك تم بغياب أي اعلام نقابي للعمال – قد موه طبيعة المعركة وحجب قاعدتها الاساسية .

● ان الموقف « الجدي » الوحيد من النقابات جاء في تصريح غبريال خوري ، رئيس الاتحاد العمالي العام ، الذي طالب بعقد اجتماع بين كل « الاطراف » – والاطراف هنا لا يشملون العمال بالطبع – للوصول الى حل لا يغضب الوزير ولا يضر بمصالح الصيادلة والمستوردين .

صائب سلام : حاول الوقوف بوجه التخفيض

وزير الصحة : المطلوب الاستمرار في المعركة

الايجارات

حدة المطالب وعجز الوسائل

طيلة الفترة الماضية كان الصراع بين الطبقات الشعبية من جهة ، وأصحاب الاعمال والدولة والرأسماليين من جهة ثانية ، يدور حول تخفيض كلفة غلاء المعيشة التي ترتفع باستمرار دونما ضابط . وتركزت مطالب الفئات الشعبية حول تخفيض كلفة التعليم والطبابة وأجور السكن .. الخ .

المضاربة وزيادة الايجارات

ولا شك بان مصاريف السكن (الايجارات) تقتطع ٤٠ بالمئة من الدخل الشهري لهذه الفئات . ولذا كانت وما زالت مطلبا رئيسيا يطرح هذه المرة بحدة بعد أن تاجل اصدار قانون ايجارات جديد ، وبعد أن أقر مجلس الوزراء مشروع قانون ايجارات زادته تعديلات لجنة الادارة والعدلية النيابية تمثيلا لمصالح الرأسمال العقاري موسعة باب المضاربة بلا حدود ومتجاهلة كل المطالب الشعبية حول تخفيض قيمة الايجارات .

لقد كان ارتفاع بدل الايجارات نتيجة لسيطرة قطاع الخدمات في الانتاج وتحويله المدن الى مركز استقطاب على حساب تطور الريف ، مما رفع اسعار العقارات في المدينة بمعدلات خيالية .

ولما كان قطاع البناء مجال آمان للرساميل الخائفة من نبذبة السوق ، اشتدت المضاربة مما زاد في كلفة البناء ، وبالتالي في قيمة الايجارات التي زاد الطلب عليها رغم ارتفاعها .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقوانين الايجارات تكرس هذه الحالة انسجاما مع مصالح تجار العقارات . فكل القوانين منذ ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٦ لا تفرض أية شروط على مالك البناء ، وانما تركت له حرية التعامل مع المستاجر . والقوانين بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ كرست حرية التعامل وأقرت بدعة الابنية الفخمة التي أعفت أصحابها من التقيد باحكام القانون . والمادة ٢٤ من قانون ١٩٦٧ جعلت الابنية العادية التي تنشأ بعد صدوره في حكم الابنية الفخمة . وكل هذه القوانين كانت تزيد بدل الايجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ وخلالها ، حتى أصبحت مساوية تقريبا لبدلات الايجارات المعقودة بعد هذا التاريخ .

ان حرية التعامل لا تعني سوى حرية المالك في فرض بدل الايجار على المستاجر مستغلا طلبه لمسكن في مكان محدد قرب مركز عمله أو قرب مدارس اولاده الخ ..

« تعديلات » الدولة

ونتيجة لارتفاع كلفة غلاء المعيشة عامة ، طالبت الفئات الشعبية بتخفيض قيمة الايجارات كمساهمة في تخفيض هذه الكلفة ، ورفعت الحركة النقابية هذا الشعار في ٢٥ ايار دون جدوى . وجاء مشروع الحكومة وتعديلات لجنة الادارة والعدل لتزيد الطين بلة :

● اقرار رفع الايجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ بنسب ١٠ بالمئة و ١٥ بالمئة و ٢٠ بالمئة لبيوت السكن ، و ٢٠ بالمئة و ٣٠ بالمئة و ٣٥ بالمئة للمحلات التجارية خلال الاعوام الثلاثة : ١٩٧١ – ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ، رغم أن الايجارات السابقة مع الزيادات التي طرأت عليها أعادت للمالك القديم أضعاف كلفة الارض والبناء .

أما بالنسبة للعقود بعد ١٩٤٤ ، وتحسبا لامكان تخفيضها ، وخلال فترة تمديد القانون القديم ، فقد رفع أصحاب العقارات قيمة الايجارات تلقائيا ، بهدف ابطال مفعول التخفيض اذا حصل قانونيا .

● اقرار حق المالك باسترداد الماجور او اخلائه بصورة واسعة ولاتفه الاسباب ، مع تعويض مقطوع لا يعالج المسألة ولا يشكل مخرجا ، مع امكان اصدار احكام معجلة التنفيذ لصالح المالك عندما يطالب باسترداد الماجور ، ويستثنى من أحكام الاسترداد العقود المتعلقة بالاملاك العامة العائدة للدولة والبلديات ، وهذا يهدف بالدرجة الاولى الى تمكين بلدية بيروت ، على الاخص ، من استرداد عقاراتها وأملاكها بوضعها تحت التخطيط دونما تعويض . والذي يتضرر مباشرة من هذا النص هم الحرفيون المستأجرون في الاسواق الشعبية العائدة للبلدية ، كسوق أبو النصر ، سوق الارمن ، سوق النورية ، سوق اللحامين ، سوق جرجس ، سوق سرسق ، سوق النجارين ، المتباريز ، الفلفول . الخ ..

ويوفر هذا النص ملايين الليرات على البلدية كبدلات خلو للمحلات ، ولكنه يرمي في الشارع الاف الحرفيين مع عائلاتهم لان رأسمالهم هو تعويضات الخلو نفسها .

من هنا فان اقرار القانون في مجلس الوزراء مع تعديلات لجنة الادارة والعدل ، رغم مطالبات الاتحاد العمالي العام ، يؤكد أن أزمة السكن مستمرة وان الدولة تحلها دوما لصالح أصحاب العقارات والتجار والمرابين ، ولن تتنازل عن مصالح من تمثلهم طوعا .

واستمرار الازمة نفسها يكشف تخلف المبادرات الجماهيرية ، وهزالة تنظيماتها النقابية والمفروض فيها أن تشكل محور هذه المبادرات . فقد تمثلت المبادرات الجماهيرية حتى الان برفع مجموعة مطالب وباشكال عمل وضح قصورها .

المطالب

١ – تقييد حرية المالكين في طلب استرداد الماجور .

٢ – عدم اطلاق حرية المالكين في فرض بدلات الايجارات .

٣ – عدم اضافة اية زيادة مهما ضؤلت على عقود ما قبل ١٩٤٣ لانها زيدت باكثر من الكفاية .

٤ – فرض تخفيض ٢٥ بالمئة على كافة عقود الايجار سواء أكانت للسكن أو لغير السكن .

٥ – مصادرة الشقق التي تبقى شاغرة مدة ستة أشهر ، وتاجيرها بواسطة المجالس البلدية .

ان كل هذه المطالب تتجه الى الدولة لتقييد حرية المالكين في المطلبين الاول والثاني ، ولتفرض بعض التنازلات من قيمة بدلات الايجارات في المطالب الباقية .. بكلمة انها مطالب تسعى لوضع حد لحرية التعاقد . وهذا هدف تعجز الوسائل المطروحة عن المساس به .

الوسائل

العرائض ، الوفود لمقابلة المسؤولين ، الاجتماعا « الشعبية » « الموسعة » : هذه الوسائل ليست جديدة ، فقد اختبرتها الدولة مطولا ، ورغما عنها اصدر مجلس الوزراء مشروعه ، وأصدرت لجنة الادارة والعدل تشريعاتها .

ونحن لا نقصد من نقدنا لهذه الوسائل التقليل من قيمتها ، بل اظهار مدى فعاليتها بالنسبة للمطالب ، وتوضيح أن مطالب تهدف وضع حد لحرية التعاقد ، تستوجب قوى جماهيرية منظمة تملك مصالح متميزة (عمال ، حرفيون ، مستخدمون) .

هذه الفئات وحدها نظرا لتجانسها وتمركزها النسبي تستطيع أن تلعب دور محاور تحريك لوسط سكاني واسع ، يفقد عناصر تماسكه ، وتجانسه وتشكل ضابط ارتباط للفئات الاجتماعيه التي يثقل كاهلها بدل الايجار المرتفع .

شقق فخمة فارغة .. وايجارات مرتفعة

تمييع مسألة الثانوية في الغبيري

جزء من سياسة الدولة للابقاء على التخلف

من برج حمود والنبعه وسن الفيل الى الشياح والغبيري وبرج البراجنه وحي السلم وغيرها : حزام من المناطق الشعبية يسكنها عشرات الالوف من نازحي الجنوب وبعلبك والبقاع .

سكان هذه المناطق تركوا قراهم الاصلية هربا من الفقر والبطالة ولكن ما وجدوه في هذه الضواحي لم يكن افضل بكثير : البطالة.. الشروط الصحية السيئة .. قلة المستشفيات والمستوصفات .. والافتقاد لثانوية رسمية.. عينة من المشاكل المزمنة التي لا تهتم بها الدولة .. لماذا ؟ لان هذه المسائل تدخل ضمن صلاحيات وتدخلات النواب ورؤساء البلديات .. والاهالي الذين يعانون من هذه المشاكل لا ينتخبون في المنطقة ولا يقدمون للنائب أو رئيس البلدية اي رصيد انتخابي فالخدمات التي يقدمها النواب لاي منطقة هدفها ابقاء الصلة السياسية (صلة المصلحة الانتخابية) مع الفئات الشعبية . واذا لم تتأمن هذه المصلحة وتستمر هذه الصلة فلا خدمات ولا وساطات .

والغبيري منطقة شعبية تضم حوالي ٨٠ الف نسمة بينهم حوالي ٤ الاف طالب ثانوي يتسكعون على ابواب ثانويات المناطق الاخرى متكبدين مشقات الوصول اليها : الوقت والمال. ويعرف أهلنا أن اهمال الدولة والبلدية قد ادى الى تهرب رخصتين متتاليتين لبناء الثانوية الى مناطق اخرى . وبعد أن نامت الرخصة حوالي الشهر في ادراج رئيس البلدية ظهرت لكي تتحول من مؤسسة تربوية علمية الى مؤسسة تجارية يتنازع للاستفادة منها مفاتيح الاقطاع السياسي الانتخابية .

وارسلت الدولة « لجنة خاصة من اهل الاختصاص للكشف عن المنازل التي قدمها وجهاء المنطقة « خدمة للانسانية » تم اختيار منزل رئيس البلدية المؤلف من خمس غرف والذي لا يتسع لاكثر من مئة طالب . هذا الاختيار لم تحكمه واقع « المصلحة العامة » او « الغيرة على شباب المنطقة » .. بل حكمته علاقات رئيس البلدية مع هذا النائب او ذاك الوزير .. ووضعه في المنطقة كوجيه عائلي ومفتاح انتخابي . فبالرغم من أن هناك تكميليات رسمية في المنطقة .. من الممكن ان يطبق فيها الدوام المزدوج صباحي (من الساعة السابعة والنصف الى الواحدة) ، ومسائي (١ – ٦) ، (كما حصل في برج البراجنة وبرج ابي حيدر) . أمام هذا الحل الذي يتغنى به وزير التربية لحل مشكلة تزايد عدد الطلاب .. فقد رأت اللجنة « الحكمية » استئجار منزل رئيس البلدية ..

تجاه هذا الموضع تحرك طلاب وشباب المنطقة محاولين انتزاع قضية الثانوية من براثن الدولة وازلامها ، فبادروا الى تنظيم انفسهم في لجان واتصلوا بالاهلين عبر بيانات ونقاشات متعددة . وبما ان هذا المطلب هو من جملة مطالب الفئات الشعبية فعلى اللجان ان تدفع الاهالي للنضال من اجل الثانوية ، وان تشدد على أن هذا النضال يبقى معرضا للتنفيس ان لم تتسع رقعته ليندرج مطلب الثانوية في برنامج عمل شعبي للمنطقة يشمل المطالب الاخرى .

ومهمة اللجان الحالية هي ان تبقى على صلة يومية مع الاهالي (من خلال السهرات والزيارات والندوات والتجمعات) لتشرح لهم اهمية خوض معركة طويلة النفس على اساس البرنامج الواضح ... وان تقود بدايات هذه المعركة (نضال من اجل الثانوية) باشكال نضالية تفرض على الدولة وازلامها ، الرد على هذه المطالب الحيوية دون تمييع (التظاهر احتلال منزل رئيس البلدية .. احتلال مبنى البلدية) .

ملاحظات حول العمل في الريف ٢

الصراع بين أصحاب الامتيازات والنفوذ وبين الذين لم يعد يستطيع الأقطاع السياسي استيعابهم

يحاول هذا المقال التعرض لواقع قريه . وفي القسم الاول منه المنشور في العدد السابق ، تتبع لمراحل الصراع الاجتماعي بين فئاتها ، فاتى على مرحلتين : الاولى (مواجهه الفلاحين للاقطاع) والثانيه (تكوين الوجهاء) . وفي هذا القسم يأتي على المرحلة الثالثه ، كما يخلص الى تسجيل بعض الاستنتاجات وتحديد بعض المهام .

« الحرية »

المرحلة الثالثة : الفكاك من العلاقات التقليدية

لم تكن هزيمه حزيران لتمر دون أن تترك اثرها على اوضاع القريه ، على الرغم من ان المعركه الوطنيه سنه ١٩٥٨ لم تكن تعني اهلها الا بالمقدار الذي يمكن فريقا من الحصول على السلاح لمجابهه الاخر . وكان ظهور المقاومه كقوة جديده في الساحه العربيه يلهب حماس الاهالي ويملأ في نفوسهم بعض الفراغ الذي أحدثته الخسارة التي نتجت عن انهزام الجيوش العربيه النظامية . هذا الانشداد الى المقاومة كان يجد تفسيره في الانتماءات القومية والدينيه للاهالي . ومن الطبيعي أن تكون الفئات الشابة هي أول من يبادر الى عمل ما ازاء الحدث الضخم (الهزيمة) ، بحكم انفتاحها على التراث الوطني والتقدمي لحركة التحرر الوطنية .

فقد وجد هؤلاء أن عليهم اتخاذ موقف ازاء ما يحدث . وقد عبر هذا الموقف عن نفسه بدعم المقاومة ماديا (جمع التبرعات) وسياسيا بطرح فكرها والدفاع عن مواقفها والدعوة الى تاييدها . على ان الدعم السياسي لم يكن يتم دون أن يثير ردود فعل القوى التقليدية التي بدأت تدرك خطر الموقف المستجد وما يمكن أن يحدثه من تفتيت في القواعد . وبالفعل فان العامل الوطني جاء يقدم قضايا جديدة للنقاش ويفتح أمام الاهالي آفاقا جديدة ، ستساهم في تطوير الصراع السياسي داخل القرية ودفعه في وجهة جديدة . كما ساهمت في تنمية الحس الجدلي عند الفئات الشابة بصورة خاصة . صحيح أن حركة الجدل الفكري قد بدأت في القرية منذ فترة بعيدة . غير أنها كانت تتركز على قضايا دينية وغيبية ، بعيدة الصلة بالواقع ، ولم تكن ترمي الى استنتاجات عملية سياسية أو تنظيمية تتترجم بمهام محددة . لقد جاء العامل الوطني هذه المرة بكل ما طرحه من قضايا ومشاكل وما كشفه عنه من زيف وادعاء ، يدفع بالحركة الجدلية الى فهم مشاكل الواقع وتلمسها . نتج عن ذلك تكون بدايات لوعي صحيح للواقع السياسي والاجتماعي . وبدأت هذه العملية تتسع وتتأصل بين شباب القرية دون أن تكون ضعيفة الاثر على الاهالي . وهكذا بدأ البعض يعيد النظر بجملة من المواقف والمفاهيم التي كن يحملها . وكان لا بد لهذا الفهم الجديد أن يفتش عن اطار ملائم للمهام الجديدة . من هنا نشأت الفكرة لاحداث مؤسسة اجتماعية تكون الاطار الفعلي لتجاوز الممارسات التقليدية المتخلفة نحو ممارسة اكثر تقدما . وكانت النواة التي فكرت بالموضوع تتألف من مثقفين تقليديين (مدرسين) وعمال وحرفيين من الشباب .

لقد حملت الفكرة بحد ذاتها امكانات غنية وضخمة تفجرت فيما بعد . كانت تنبىء عن ولادة مرحلة جديدة ستحدد وجهة جديدة للصراع . وأهمية الحدث ليست ناتجة عن الاطار بحد ذاته . فهو شكل ووعاء . انما المهم هنا طبيعة المبادرة ومنطلقها وأهدافها . فالذين التقوا على تأسيسه انما كانوا ينطلقون من مواقع معينة (بعض العمال) وقاموا بذلك بشكل مستقل تماما عن ارادة الفئة التقليدية التي تهيمن على الوضع السياسي في القرية . وكان اجتماع النواة دون علم « الوجهاء » أو « استشارتهم » اول محاولة للتحرر من سيطرة هؤلاء تتم من صلب قواعدهم . ولا يغير من الامر شيئا ان كان « وجهاء » الصف الثاني وكل الطامحين الى الوجاهات الجديدة ، انما كانوا ينظرون بعين الرضى لما حدث . والذي تجب ملاحظته هنا أن نشوء هذه المؤسسة بمعزل عن توجيه رؤساء العائلات وارادتهم هو الذي سيشكل المركيزة التي سيلتقي عليها هؤلاء بالرغم من تنافرهم وانقسامهم الى اجنحة متناقضة فيما بينها .

وفي الاجتماع الاول الذي عقدته النواة لاختيار اعضاء اللجنة التأسيسية كانت ارادة الغالبية ان تكون اللجنة مؤلفة من العناصر الشابة وبغض النظر عن التوازنات العائلية . غير أن هذا لم يمنع ممثلي الوجهاء داخل الاجتماع ان يطرحوا اسماء الوجهاء لكي يكونوا اعضاء في اللجنة .

غير أن الذين أجمعوا في ذلك الاجتماع على اختيار اللجنة من بين الشباب لم يكونوا في الحقيقة فئة واحدة . كان هذا التكتل الجديد ينطوي بحد ذاته على فئتين اثنتين وعلى موقفين اثنين . ومن السخرية ان اشد المتحمسين لان تكون المؤسسة الجديدة مستقلة عن القوى التقليدية ، هم اليوم وبعد سنتين على الاجتماع الاول اشد المتحمسين لادخال الوجهاء الى الاطار الجديد ، لقد أصبحوا في موقع واحد . واذا كانت المبادرة — الفكرة، لم تكشف عن الهويات ، فان طبيعة الممارسة، هي التي ستكشف عن المواقع الحقيقية لكل طرف . فما ان شرع الاطار بنشاطه ، وما ان حدد لنفسه بعض المهام الاولية والبسيطة ، حتى بدأت تتميز المواقف لمختلف الاطراف ، وأخذ ما كان كامنا يظهر الى العلن ، وتهافت البعض ، ورمى البعض الاخر سلاحه عند أول معركة ، وانكشف ما كان يختبىء وراء شعارات « التقدم » و « الديمقراطية » . والحقيقة ان ردود الفعل التي حدثت حول انتخاب الهيئة الادارية الاولى ، لا تكفي لتفسيرها المواقف الشخصية ولا النزعات الفردية او الاعتبارات العائلية ، اذ ان هذه الظواهر انما تنتظم ضمن سياقها العام ، وهو سياق فكري وسياسي . ان فتح الصراع حول عملية الانتخاب وما رافقها من الظروف والملابسات كان يفتح الصراع بين خطين في العمل ، وبين نمطين في الممارسة . وكان السؤال الرئيسي الذي تحاول الاجوبة المختلفة طمسه هو : من أي موقع يجب ان يتم الانتخاب ؟ ولمصلحة اية فئة يكون ذلك ؟ واية علاقات يجب أن يخدم ؟ وما هي الوحدة التي نريد ؟

وكما أن ايديولوجية الطبقة المسيطرة تحاول تحت شعار « الوحدة الوطنية » الزائف اخفاء الانقسام الطبقي للمجتمع اللبناني لتبرير استغلالها لخبرات الشعب وتسلطها على ارادته ، كذلك فان طرح شعار الوحدة في المؤسسة وفي القرية * ، هكذا مجردا من مجمل العلاقات والتناقضات ، يرمي بصورة واعية أو غير واعية الى طمس انقسام فعلي وقائم ولو لم يكن ذلك انقساما طبقيا مباشرا: الانقسام بين فئتين ، فئة لها الامتياز والنفوذ وحق التفاوض باسم الاهالي مع الاقطاع السياسي ، وفئة لا تملك هذه الحقوق ولا تملك الامتيازات ، ان طرح شعار الوحدة مجردا عن كل ذلك انما يؤدي عمليا الى تكريس العلاقات السائدة والى استمرار المنطق التقليدي الذي تحكمه ذهنية متخلفة لواقع متخلف . وهكذا لم يكن الصراع صراعا بين أشخاص وانما كان صراعا بين اتجاهين في العمل : اتجاه من شأنه ان يبقي ممارسة القوى الناشئة اسيرة العلاقات السائدة وتحت وصاية القوى التقليدية ، واتجاه يرمي الى التحرر من أشكال السيطرة هذه برفضه اشكال المساومة المغلفة بشعار الوحدة وبرفضه الخضوع لمنطق المساومات ومراعاة الخواطر والحفاظ على « المكرامات » من وراء ظهر الاهالي . ولا يعني هذا رفض العمل والتعايش مع الاتجاهات الاخرى مطلقا . فلكل وحدة منطقها وتناقضاتها ، وفي كل وحدة لا بد أن تتغلب علاقات معينة وان تخدم مصالح معينة أيضا . ولا بد من ادراك ذلك والا اصبحت الوحدة « اكراما للخواطر » ومساومة على حساب الاخرين .

وبعد مقاومة الوجهاء للاتجاه الجديد ، وبعد أن انضم اليهم من « الشباب » الذين رموا سلاح الديمقراطية ، تحددت أطراف الصراع في القرية نفسها : تحالف الوجهاء وبعض « الشباب » في مواجهة الفئات التي بقيت تعمل ضمن الاطار الجديد . وانصب النقاش على جملة قضايا منها : شروط الدخول الى المؤسسة الجديدة (١) ، علاقة

* كذلك أيضا شأن الذين يطرحون شعار « الوحدة » على صعيد العائلة ، انما يريدون طمس الانقسام الفعلي داخل العائلة ، الانقسام بين « العامة » و « الخاصة » ، الانقسام بين « الارقاء » و « السادة » !

١ — قام جدل واسع حول شروط الدخول الى المؤسسة . ولما كانت هذه قد أقرت مادة في نظامها تضع حدا للدخول اليها ، حمل الوجهاء صليب المسنين من الكهال والشيوخ . غير أن ردود الفعل من الاهالي لم تكن بحجم ما يتطلبه الوجهاء . لقد اعتبر قسم كبير من الاهالي ان لا مبرر الى الدخول للمؤسسة ، وانه ليس من مصلحتها ولا مصلحة القرية أن يكون الدخول اليها دون شروط خوفا من شلها بلعبة التوازنات التقليدية .

هذه المؤسسة بالقرية (أي علاقتها بالاهالي) موقفها من كل ما يهم القرية ويحدث فيها . واذا كانت المؤسسة منذ نشوئها حتى الان شغلت حيزا كبيرا من النقاش والجدل ، لم تشهده القرية في تاريخها ، فان لذلك علاقة بطبيعة الممارسة التي أخذت تخطها الفئات الجديدة . لقد حاولت هذه القوى وتحاول تعميق الخط الديمقراطي سواء ذلك داخل المؤسسة أم خارجها . ففي الداخل كان التشديد على توفير الشروط الفعلية لعملية النقاش والحوار والنقد والمحاسبة بعيدا عن كل الاعتبارات اللاسياسية . وفي الخارج تكثيف الجهود للمشاركة بكل ما تحتاجه من الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية . هذا النمط من العمل كان يكشف عن علاقات سائدة ومفاهيم مسلم بها ، اخذت تتخلخل ، وهو وحده ما يفسر لنا تحالف القوى التقليدية في وجه القوى الجديدة ، وكل ما قيل عن اسباب الهجوم الذاتية والحزبية الضيقة والعائلية هو تحوير لاساس المشكلة وتهرب من مواجهتها .

لقد أدى ذلك كله الى ان لا تبقى القوى الجديدة واطارها هامشية على وضع القرية ، بل على العكس من ذلك ، أخذت تحتل موقعا قويا وغدت مركز استقطاب ومحورا من محاور النشطات الاجتماعية والسياسية . واصبحت تحاسب وكأنها هي التي تملك حق التقرير والمبادرة . واذا كانت الفئة الجديدة تمتلك جذورا في وضع القرية لاسباب تاريخية (مساهمتها الفعالة في العمل الاجتماعي) فانه لا بد من التلميح الى أن غياب السلطة السياسية المحلية (البلدية) هو عامل اخر في احتلال الموقع الذي نتحدث عنه . غير ان ذلك كله قد نعل فعله في سياق الوعي الجديد الذي دخل على القرية ونما فيها ، عبر ممارسة اتجهت الى فرز الفئات السياسية ونسج علاقات جديدة متكافئة بين الشباب أنفسهم وبينهم وبين الاهالي ، وبين الاهالي والوجهاء ، وليس صدفة أن يتصدى منطق جديد تجاه منطق الوجهاء ، منطق يواجه العنف بالحوار ، والشتيمة بالتفهم والتهرب بالحقيقة . ومهما كانت أشكال الوعي الاولية الكامنة خلف هذا المنطق فانه ادى الى ايجاد وتنمية تقاليد ديمقراطية بين أبناء القرية بحيث أصبح ممكنا ومسلما به أن تتعايش وجهات نظر مختلفة ومتعارضة وأن تلتقي أطراف متناقضة على عمل ما .

استنتاجات أولية

بعد هذا العرض التاريخي ، لا بد من الخلوص الى بعض الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بأشكال وأفق العمل السياسي في الريف الجنوبي .

١ — التناقض الرئيسي وقواه :

لها سماتها بين الفئات التالية : الوجهاء (٢)، جماهير الاهالي ، المثقفون . والتمييز بين هذه الفئات لا يقوم على أساس طبقي فعلي ، بمعنى أنه لا يقوم على أساس المواقع الاقتصادية التي يحتلونها . فاذا كان الوجهاء في مواقع المسيطرة فليس معنى ذلك انهم في مواقع طبقية مستغلة (بكسر الغين) . فسيطرتهم انما هي الشكل السياسي غير المباشر للمواقع الاقتصادية التي تحتلها الطبقة المسيطرة في الوضع اللبناني . وبغض النظر عن التناقض بين هذا الموقع وهذه الاشكال ، ما يجب التشديد عليه الان هو أنه لا يمكن الغاء الدور السياسي للوجهاء الذين يشكلون حلقة الوصل بين الاهالي وطبقة الاقطاع السياسي . وتكون هذه الفئة واكب تاريخيا بروز الاقطاع السياسي ونموه . لذلك فان أي كشف للعلاقات السياسية الحالية لا بد أن يمر بهذه الفئة . وهذا يعني أن التناقض يبرز هنا على صعيده السياسي وكل اهمال لهذا الدور بحجة غياب الموقع الاقتصادي هو وقوع في « الاقتصادية » . وبالمقابل فان نسيان هذا الغياب (غياب الموقع الاقتصادي) يمكن أن يؤدي الى العمل المغامر والى عدم فهم الاتجاهات التي يمكن أن يتخذها تطور أوضاع الفئات السياسية . فللوجهاء هم فئة مسيطرة بقدر ما يؤلفون حلقة وسطى بين الاهالي وبين رجال الاقطاع السياسي . هذا الاساس فقط يفسر كل ما يملكونه من الوصائية والامتياز والتسلط .

هذا الشكل السياسي له تعبيراته الايديولوجية . وهو يتكرس من خلال مفاهيم متخلفة (عائلية ، حزبية ضيقة ، دينية) ومن كل ما انتجته الايديولوجية السائدة من مفاهيم المغامرة والهجرة والاستقرار والتفوق على الانظمة المجاورة ... والنضال الايديولوجي هاهنا له اهميته البالغة بسبب تخلف المجتمعات الفردية وبعدها عن الانفتاح وضيق الدائرة الاجتماعية . والمسافة بين الوضع الاقتصادي للفئات الريفية وبين أوضاعها الفكرية تبدو أكثر اتساعا مما نجده في المجتمعات المدينية ، ففي القرى تتعايش مفاهيم وتصورات المرحلة الاقطاعية الى جانب المفاهيم والافكار التي حتم نشوءها نمو البورجوازية اللبنانية .

٢ — المثقفون البورجوازيون : الوجهاء الجدد

لقد تحدثنا حتى الان عن احد الاطراف الرئيسية (الوجهاء) الذين يعملون على ابقاء التشكيلات الاجتماعية القائمة التي تشكل القواعد الاساسية لسيطرتهم وامتيازاتهم . وبالرغم من أن تاريخ القرية كان حتى الان ، على الاقل ابتداء من الخمسينات ، صراعا مريرا وحادا بين أجنحة الوجهاء ورؤساء العائلات ، فان الاتجاه الحالي للوضع هو تحالف الوجهاء في وجه القوى الجديدة التي تعمل على تفتيت هذه القواعد ، هذه القوى يمكن أن تلعب دور الطليعة ، **هذا الدور** هو ما يجب توضيحه . غير انه لا بد من الحديث عن « النخبة » البورجوازية التي تطرح نفسها طليعة .

واذا كان من طبيعة البورجوازية الصغيرة كطبقة وسطى ومتذبذبة أن تطرح نفسها كممثلة لسائر الطبقات وان تعمل على « توحيد » مصالح الفئات الاجتماعية ، فان ذلك يتجلى في سمات ايديولوجية هذه الطبقة ويبدو بصورة اكثر وعيا لدى الفئة المثقفة منها من خلال الاشكال التالية : النزعة النخبوية ، النزعة الفردية ، المحايدة . والمثقفون البورجوازيون (موظفون ، معلمون ، محامون ، مهندسون ، اطباء ...) يتصرفون في قراهم على أساس أنهم النخبة القائدة القادرة على حمل مصالح مختلف الفئات وعلى تطوير المجتمع باتجاه « تحديثه » و « علمنته » بحيث تسود مفاهيم « العدالة الاجتماعية » و « المساواة » ... واذا كانت البورجوازية اللبنانية قد فرزت من خلال تطورها (يبدو ذلك واضحا من خلال الشهابية) النخب المثقفة التي اخذت تنادي بعلمنة الدولة واعتماد التقنية والعلم لتحديث مختلف الاجهزة والمؤسسات ، فان ذلك قد امتد الى الاوضاع الريفية ، بحيث اخذ المثقفون البورجوازيون على عاتقهم القيام بهذا الدور وفقا لما تمليه الاتجاهات الفكرية الجديدة التي حتمها تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المسيطرة .

ومن الواضح ان هذه الفئة لا تختلف جوهريا عن فئة الوجهاء ، سوى انهم وجهاء جدد ، ذوو طموح بورجوازي ، يعملون على احتلال مواقع سياسية داخل « القرى » ، اي القفز الى واجهة المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية ، واخيرا الى المؤسسة البرلمانية ، وقد تفشت هذه الظاهرة عند عدد كبير من افراد هذه الفئة . وانما يتم ذلك باسم « الشباب » و « الحداثة » ، كما حدث « لحكومة الشباب » التي تحاول ان تخفي تحت هذا الاسم ما شاخ وهرم من العلاقات السياسية والاجتماعية المعفنة . وهذه الفئة باتت اقدر على القيام بالدور الذي يقوم به الوجهاء القدامى . فالاقطاع السياسي يفضل اقامة علاقاته معها اصلتها بالوظيفة ، اي بالمؤسسات التي تحقق الخدمات التي يحتاجها « النواب » . عدا أن هذه الفئة تتستر تحت الشعارات « المتقدمة » التي مر ذكرها . هذا اذا لم تكن للبعض منها تجارب سياسية سابقة ، فستخدم ذلك لتضليل الجماهير باسم مواقفها التاريخية . ويجب أن لا ننسى هنا السبب المهام الذي يساعد هذه الفئة على احتلال مواقع السيطرة والوصاية . ففي المجتمع الذي لا يزال يعتبر فيه العمل الفكري امتيازا كبيرا وهائلا بالنسبة للعمل اليدوي ، يمارس المثقفون البورجوازيون قمعا ايديولوجيا مبطنا يتستر وراء مظاهر الاحترام والاعجاب التي تبديها الجماهير بالمتعلمين واشباه المتعلمين . وبذلك تتحول الجماهير من أوصياء قدامى الى أوصياء جدد ينوبون عنهم ويتحدثون باسمهم ويحددون لهم مواقفهم السياسية ويقنعونهم بانتخاب وجوه جديدة « شابة » الى البرلمان وما اكثر هؤلاء في هذه الايام ...

٣ — التناقضات الثانوية

اذا كنا قد حددنا التناقض الرئيسي والصعيد الذي يبرز فيه . فانه لا يمكن اهمال التناقضات الثانوية وهي اجمالا تناقضات اجتماعية . وما تقدمه التجربة التي نتجت عنها، ان فئة الوجهاء تحاول طمس التناقض الرئيسي بابرازها تناقضات جزئية لا يخلو منها مجتمع ، خاصة المجتمعات المفردية ، من هذه : التناقضات العائلية ، التناقضات بين الشباب والقدامى ، التناقضات بين المؤمنين والملحدين . ان التركيز على هذه التناقضات من شأنه ان يحور وجهة الصراع وأن يفقده دلالته السياسية (وما اكثر الذين يرفعون « مصاحفهم » ، وما اكثر الذين يغارون على فضيلة « الاحترام » ، غير أن الجواب جاء هذه المرة ، وفي القرية التي عنها نتحدث ، جاء جواب الاهالي حاسما وقسيا ، ولكنه مضيئا في نفس الوقت ، ومن صلب التاريخ : أن صفين لن تتكرر ، وان رفع المصاحف كلمة حق يراد بها باطل ، والجماهير لم تنس أن الذين « يؤلهم » عدم احترام « الشباب » « للمسنين » هم الذين يوقعون كل أربع سنوات باسم الناس معاهدة بينهم وبين الاقطاع السياسي . وهكذا فان المسألة ليست مسألة شباب ومسنين ولا مسألة ملحدين ومؤمنين . انها مسألة فئات تطمح الى نقاش مختلف القضايا والى نقد المواقف والمبادرات، انها مسألة اناس يعتبرون حق النقاش قصرا على فئة ، ويخشون من مبادرة الاخرين ، واناس يتجهون الى اقامة علاقات متكافئة) ..

٤ — مهام وأساليب

بناء على هذا التحليل لوضع القرية : قاعدتها الاقتصادية ، تناقضاتها وعلاقاتها ، قواها .. يمكن تسجيل الملاحظات التالية ، وهي تتعلق بمهام وأساليب العمل :

● ان طبيعة المرحلة الحالية للعمل في الريف ، وقبل انتاج البرنامج السياسي المرحلي ، وفي وضع لم تنضج مقدمات وعناصر القاعدة الاقتصادية (لا توجد علاقات رأسمالية متقدمة ، وليس هناك مجتمع فلاحي مسحوق) نفرض المهمة الاساسية التالية : تغيير العلاقات السائدة كما تبدو على المستوى السياسي وكما يعبر عنها من التصورات والمفاهيم والقيم السائدة ، غير أن وعي المثقفين اذا كان اداة لهذا التغيير ، فان تجربة العمل الديمقراطي لا بد ان تتحقق على مستويين : مستوى اول يقوم على المشاركة الفعلية في النشاطات الاجتماعية (عمرانية ، صحية ، تربوية ...) باتجاه تكوين نواة لحركة مطلبية . أما المستوى الثاني ، وهو الافق السياسي للمستوى الاول ، فانما يرمي الى تثوير العلاقات من داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية المحلية (بلدية ، مخترة ، نواد ، جمعيات) . وهذا ما يسمح بتحديد الموقف من الانتخابات السياسية العامة .

● ان هدف الطليعة ليس هو فقط العمل على اطلاق الجماهير من اسر العلاقات التي يكبلهم بها الوجهاء . بل العمل ايضا على كسر علاقتها بالمثقفين البورجوازيين . والدور الطليعي يقوم بجانب من جوانبه على تحطيم الحاجز الذي تحدثه الثقافة وتقسيم العمل (عمل فكري ، عمل يدوي) بين المثقفين والاهالي . ولا يمكن تمثيل هذا الدور ، ولا اهمية هنا للنوايا ، ما لم تتغير اشكال العلاقة بين المثقفين الثوريين والاهالي ، وما لم تكن الصلة التي ينوون اقامتها انما تحرر الاهالي من السيطرة المعنوية التي يمارسها المثقفون عليهم بحكم مواقعهم من جهة وبحكم التقسيم الاجتماعي للعمل من جهة اخرى . ان تحويل المواقف المبدئية الى ممارسة فعلية يقتضي بأن تتصرف الطليعة لا كنخبة ، بل كاداة تعبير عن مصالح ومتطلبات ، كشكل متقدم لوعي العلاقات السائدة ، وبناء علاقات ديمقراطية .

● على الطليعة أن توضح طبيعة الصراع القائم ، فلا تتحور وجهة الصراع ، ولا تطفى التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي، بل يعطى كل صراع مضمونه السياسي، ويصور على أنه صراع بين فئتين سياسيتين . والمهم أكثر من ذلك أن يتخذ الصراع بين الفئات الشابة طابعه السياسي ، فيتحول الى صراع بين خطين سياسيين . وبذلك لا يبقى معزولا عن مشاركة الاهالي واهتمامهم . وحتى الصراع بين الفئات الحزبية اذا لم يكن يرمي الى كشف علاقات ومواقع وممارسات وذهنيات معينة ، فانه سيبقى هامشيا على الوضع الذي يتم فيه .

● من المهم بمكان أن تؤخذ الاوضاع الفكرية للجماهير الريفية بعين الاعتبار ، فلا تطرح المقولات العلمية على المستوى النظري المجرد ، وبشكل أخرق . فكل طرح لمقولة او مبدأ او تصور يجب ان يستخدم لتوضيح علاقة معينة أو موقف معين ، او لفهم مشكلة مطروحة ، او لتصور حلول سليمة لهذه المشكلة .

● في بنية كهذه التي تحدثنا عنها لا تكتسب التكتلات السياسية القدر اللازم من التماسك لكونها تضم عناصر ليست متجانسة من حيث المصالح والتطلعات . وفي هذا الوضع تحدث حالات القفز من موقع لاخر . ولذلك فان اية صيغة للتحالفات لا يمكن أن تكتسب درجة « معقولة » من الثبات والاستمرار . واذا كان التناقض يبرز حاليا بين الوجهاء (قدامى وجدد) والاهالي ، فان التناقض الاساسي انما هو بين الجماهير الريفية الكادحة والتحالف الطبقي المسيطر ، واذا كانت الاوضاع السياسية العامة مكنت فئة بورجوازية صغيرة أن تلعب دور اعادة انتاج العلاقات السائدة ، فانه لا يمكن ان نحسم الان الاتجاهات التي ستتخذها هذه الفئة التي ليس لها موقع اقتصادي ثابت ، سيبقى ذلك رهنا بقوة البروليتاريا وصمودها .

● اذا كانت العوامل الذاتية (وعي الطليعة) تلعب دورا رئيسيا في تثوير العلاقات الاجتماعية ونخر التركيبة السياسية الحالية ، فان ذلك يبقى رهنا بانضاج عناصر القاعدة الموضوعية لاية خطة عمل . ان حركة الجدل وتنامي الوعي السياسي وتعميقه لا ينفصلان عن حركة الواقع الاجتماعي والاقتصادي . عليه فان المهمة الكبرى تقضي بتحديد القوى الاجتماعية التي ستشكل محور العمل في الريف ، وببلورة البرنامج المطلبي الذي سيربط بين احتياجات ومتطلبات واقع متخلف وبنية عاجزة بمؤسساتها السياسية والادارية والاجتماعية المركزية والمحلية عن النهوض بهذا الواقع . ان ذلك هو الذي يوفر الشروط الموضوعية التي تمنع الطليعة من التحول الى وجهاء جدد .

(انتهى)

٢ — يحتل رجال الدين عادة موقعا سياسيا شبيها بالموقع الذي يحتله الوجهاء ، يساعدهم على ذلك الانتماء الذي لهم والثوب الذي يحملونه . وهم ينخرطون في نفس اللعبة التي ينخرط بها الوجهاء ويمارسون نفس الدور ، عدا أن لهم امتيازا على أولئك بسبب الاعتبار الذي ذكرناه .

جذور الانحراف

٢

عوامل نشوء وتطور التحريفية المعاصرة

٣ — خصائص تطور الخط التحريفي في معظم بلدان الديمقراطية — الشعبية في أوروبا

ان كلا مجموعتي العوامل الموضوعية والذاتية لتطور الخط التحريفي في الاحزاب الشيوعية في البلدان الراسمالية المتطورة ، وفي الاتحاد السوفييتي ، تنطبق بشكل أساسي (مع بعض الفروق) على تطور الخط التحريفي في هذه البلدان . فقد كانت الاحزاب الشيوعية في تلك البلدان تحمل بقايا وجذور منعكسة من الظروف التي ناقشناها سابقا في مجرى الحديث عن الدول الرأسمالية المتطورة ، واضيف لذلك شكل تطور الاجهزة الحكومية والحزبية المقتبس من تجربة الاتحاد السوفييتي . وبالتالي فأن هذه الظروف قد ساعدت وسرعت عملية تطور الخط ، أكثر مما في الاتحاد السوفييتي ، كما ظهر ذلك في المجر مثلا عام ١٩٥٦ ، حيث حاولت التحريفية المجرية القفز نحو الرأسمالية مرة واحدة ومباشرة ، كما انعكس ذلك أيضا في الخطوات السريعة للعودة الى الرأسمالية في بولندا ، وفي جيكوسلوفاكيا خصوصا في فترة قيادة نوبجيك ... الخ .

وسنعالج فيما يلي أهم النواحي التي كان فيها تطور الخط التحريفي في هذه البلدان ، عدا البانيا ، متميزا عما عولج سابقا :

١ — طريقة وصول الطبقة العاملة للسلطة : ان الطبقة العاملة في معظم هذه البلدان لم تصل السلطة وتقض على برجوازيتها نتيجة وصولها الى مرحلة النضوج الطبقي — الايديولوجي والسياسي الذي يؤهلها لذلك ، بل كان ذلك بسبب انتصار الجيش السوفييتي على الفاشية وقيامه بتحريرها مباشرة . اي أن العامل الحاسم لوصول الطبقة العاملة في هذه البلدان كان هو العامل الخارجي وليس الداخلي . وبذلك فان الطبقة العاملة في معظم هذه البلدان لم تتصلب ضمن الحرب الاهلية الداخلية ضد برجوازيتها ، انما استلمت السلطة بشكل سهل ودون خوض معارك طبقية اساسية ، وبذلك فقد افتقدت الى فرض التطور الايديولوجي — السياسي .

ورغم ان هذا العامل كان ايجابيا في البداية ، اذ جنب الطبقة العاملة الكثير من الدماء والتضحيات ، فان سلبيته لم تكن قليلة ايضا ، اذ انه بمجرد خروج الحزب الشيوعي السوفييتي عن الخط الماركسي اللينيني ، انحرفت الاحزاب الاخرى باشكال مختلفة ومتسارعة عن هذا الخط ايضا .

٢ — ان قيادة الطبقة العاملة في معظم هذه البلدان ، بسبب الظروف المذكورة ، قد اقتبست معظم الاخطاء من النظام والحزب الشيوعي السوفييتي ، ولم تستطع تفهمها لانها لم تكن متصلبة من الناحية الايديولوجية كما هو الحال بالنسبة للطبقة العاملة نفسها .

٣ — ان قرب هذه البلدان من المعسكر الرأسمالي ساعد على تسرب الفكر البرجوازي بشكل كبير اليها في فترة كانت الرأسمالية تسير فيه في مرحلة الانتعاش بعد الحرب الثانية . كما أن الرأسمالية العالمية قد انفقت الكثير من الجهود والطاقات من أجل تخريب البناء الاشتراكي في هذه البلدان ، مستفيدة من تجربته مع الاتحاد السوفييتي ، وذلك من الداخل والخارج .

٤ — بسبب السياسة غير السليمة في بعض الاحيان للحزب الشيوعي السوفييتي تجاه هذه البلدان ، خصوصا في الفترة التالية للمؤتمر العشرين ، حيث بدأت الفئة الحاكمة الجديدة في الاتحاد السوفييتي تحاول استغلال هذه البلدان لمصالحها الخاصة ، كما حدث فيما يسمى بالسوق الاشتراكية المشتركة الذي أضر في احيان كثيرة بالتطور الاقتصادي لهذه الدول .

٥ — وجود عوامل تاريخية ، كالعداء التاريخي بين روسيا القيصرية من جهة وبين المجر وبولندا ورومانيا وجيكوسلوفاكيا من جهة أخرى ، اضافة الى أن الحرب ضد النازية الالمانية قد ترك أثره القومي لدى الجماهير . ولم تعالج هذه الاثار بشكل صحيح وطبقي في حين استغلتها العناصر البرجوازية .

٦ — التطبيق الشبه أعمى للتجربة السوفييتية في البناء الاقتصادي لهذه البلدان ، والذي نقل اثاره التي اشرنا اليها في المقطع السابق من المقالة .

٤ — ظروف نشوء الخط التحريفي في البلدان المتخلفة اقتصاديا

ان تطور الخط التحريفي في هذه البلدان يختلف بشكل اساسي عن تطوره في الاحزاب الشيوعية في البلدان الرئيسية المتطورة ، والاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا (عدا ألبانيا) وذلك للاسباب التالية :

١ — ان القسم الاعظم من هذه البلدان كان حتى الحرب العالمية الثانية مستعمرات متأخرة واسواقا لتصريف البضائع وتصريف استغلال المواد الاولية المعدنية من قبل الدول الرأسمالية المتطورة ، ولذلك فقد كانت على درجة كبيرة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي المفروض عليها والموروث لفترات طويلة .

٢ — تمتاز هذه البلدان عموما بضعف التطور العددي لطبقتها العاملة ، لانها تعتمد في اقتصادياتها على الزراعة وليس الصناعة ، لذا فالاغلبية الكبرى من سكانها من الفلاحين .

٣ — بما أن هذه الدول قد بقيت تحت السيطرة السياسية والاقتصادية للاستعمار الغربي لفترة غير قصيرة حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، فأن الحركات الثورية في قسم كبير منها قد تطور بشكل أو باخر كحركات تحرر وطني ذات طابع برجوازي وطني ضد الاستعمار . وهذا لا يعني أن جميع الثورات التحررية الوطنية كانت تحت قيادة البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة ، وانما كان قسم منها تحت القيادة المباشرة للطبقة العاملة كما في الثورة الصينية والفيتنامية والكورية .

٤ — تمتاز هذه البلدان بتطور الفكر البرجوازي الصغير بسبب الموضع التركيبي لها الناتج عن الضعف العددي للطبقة العاملة ، وكون القسم الاعظم من السكان فلاحون يحملون خواص البرجوازية الصغيرة .

٥ — وبسبب تطور البرجوازية الصغيرة في معظم هذه البلدان في المدن أيضا ، فان الكثير من الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان هي أيضا متأثرة بالفكر البرجوازي الصغير ، وتضم بين صفوفها اعدادا أقل من العمال مما هي عليه الحال نسبيا في البلدان المتقدمة صناعيا .

٦ — ونتيجة للعوامل السابقة فان الاحزاب الشيوعية في معظم هذه البلدان كانت متأخرة فكريا ، (حتى وان كانت متقدمة عدديا) عدا الصين والفيتنام وكوريا وأحزاب شيوعية أخرى ، وذلك كانعكاس للتأخر الفكري والسياسي الذي كان يعم هذه البلدان جراء السيطرة الاستعمارية .

٧ — ان هذا التأخر الفكري والسياسي لهذه الاحزاب من جهة ، والتطبيق الخاطيء لمبدأ الاممية البروليتارية من قبل قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي في زمن قيادة ستالين ، والملزم لكل حزب بتأييد الاتحاد السوفياتي في سياسته ، فقد سارت هذه الاحزاب باتجاه عام ضمن سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي ومعتبرة اياه مثالا أعلى لها ، ولذلك فقد وقعت في أخطاء كبيرة نتيجة عدم اخذها بظروفها الذاتية في بعض الاحيان .

٨ — ان انحراف الخط السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي قد ترك أثره الكبير على هذه الاحزاب. غير أن هذا التأثير كان متفاوتا وذلك لان الظروف الموضوعية والذاتية لهذه البلدان لم تكن تسمح بتطبيق هذا الخط ، لانه يتعارض مع مصالح الجماهير الكادحة والمناضلة ضد الاستعمار بشكل حاد ومباشر .

٩ — وبسبب حدة الصراع هذه فان عديدا من هذه البلدان بدأت تعي بشكل متسارع ماهية الخط المتسارع ، واصيب الخط التحريفي فيها بأزمة كبيرة جدا ، وبدأ عدد من هذه الاحزاب يتمرد على الخط التحريفي ويسير باتجاهه المستقل ، منطلقا من ظروفها الذاتية والموضوعية ، كما هي الحال في جنوب شرق اسيا ككمبوديا ولاوس وفيتنام والصين والملايو .. الخ ، وبعض الاحزاب الشيوعية في المناطق الاخرى كالحزب الشيوعي العراقي وغيره في اسيا وامريكا اللاتينية وأفريقيا .

١٠ — كما ذكرنا سابقا فأن العوامل التي ساعدت على سير هذه الاحزاب ضمن الخط التحريفي في الفترات الاولية المتفاوتة ، ترجع الى التأخر الاقتصادي والسياسي والفكري والطبقي لهذه الاحزاب وكذلك تأثيرات تغلغل الفكر البرجوازي الصغير في بعضها . غير أن هذه العوامل كانت تقابلها عوامل ذاتية موضوعية أخرى ساعدت على كشف هذا الفكر التحريفي ، المقتبس كما ذكرنا ، من تأثيرات الحزب الشيوعي السوفييتي بالدرجة الاولى ، والاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية المتطورة بالدرجة الثانية .

فالخط التحريفي يتعارض كليا وبشكل جذري مع الصراع الحاد القائم في هذه البلدان لا ضد برجوازيتها فحسب ، وانما ضد استعمار أجنبي في معظم الاحيان ، هذا الصراع الذي يتميز عادة بطابع العنف وهو ما صلب هذه الاحزاب . هذا اضافة الى ان العوامل الموضوعية والذاتية الاخرى التي أدت لظهور وتطور التحريفية في الاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية المتطورة ، والتي ذكرت سابقا لا تنطبق على هذه البلدان ، أي أن العوامل التي أدت هناك الى ظهور الفكر التحريفي كانت شبه معدومة في معظم هذه البلدان بسبب طبيعة الصراع والتطور الاقتصادي المختلفان .

ومن هذا كله ، يظهر أن الخط التحريفي بالنسبة لهذه البلدان لم يكن منطلقا من الداخل ، أي لم يكن ظهوره استجابة لظروف موضوعية تعيشها هذه الدول ، وانما كان في معظم الاحيان اتجاها خارجيا ، وساعد على ظهوره وتطوره في الفترة الاولى العوامل الذاتية التي عالجناها اعلاه . غير أن هذه الاسباب الخارجية سرعان ما اصطدمت بواقع النضال ضد الاستعمار وشكله الجديد في هذه البلدان ، والذي لم يغير الوضع الاقتصادي لهذه البلدان بل ابقاها مستعمرات إقتصادية ذات استقلال سياسي نسبي أو شكلي .

وهكذا فقد أصبح واضحا بأن الخط التحريفي في البلدان المتأخرة اقتصاديا يسير نحو الاخفاق ولن يكتب له النجاح مطلقا ، وان البديل العربي الوحيد هو الخط الثوري خط الحرب الشعبية والثورات الشعبية ضد الاستعمار الغربي الجديد والتحريفية السوفييتية الجديدة .

تصريح صحفي للجبهة الديمقراطية

عقدت الجبهة الشعبية الديمقراطية مؤتمرا صحفيا في بيروت القى خلاله ممثل الجبهه بيانا تناول فيه الحديث عن مؤتمر المصالحة في جدة . وقد جاء في البيان :

« ١ — ان القبول بمبدأ التفاوض مع هذا النظام في الوقت الذي اصبحت فيه نواياه تماما في الاصرار على تصفية المقاومة وشن حرب ابادة ضد الشعب الفلسطيني ومصادرة الحق في التكلم باسمه ، انما يشكل تبرئة لهذا النظام من جرائمه التي ادانتها باستنكار شديد جميع اوساط الراي العام العربي الرسمي والشعبي .

٢ — ان مشروع المصالحة هذا يأتي بعد ان انتهى هذا النظام عبر سلسلة المجازر الدموية من تصفية الوجود العلني للمقاومة في الاردن ناقضا بذلك كافة تعهداته بموجب اتفاقيتي القاهرة وعمان وواضعا الامة العربية امام الامر الواقع . ومن الواضح ان مناورة حكومة عمان المكشوفة تقوم على الالتزام اللفظي بورقة العمل السعودية — المصرية التي تنص على قبول اتفاقيتي القاهرة وعمان بينما تصر الحكومة الاردنية سواء في ممارستها العملية او عبر التصريحات الكثيرة لمسؤوليها ، واخرها تصريح الملك حسين ، على الغاء اهم بنود اتفاقية القاهرة وهو البند المتعلق باستقلال حركة المقاومة والاعتراف في حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني .

٣ — ان مشروع المصالحة هذا يطرح في الوقت الذي اتخذت فيه معظم الدول العربية موقف الادانة والمقاطعة ، بدرجة او باخرى ، للنظام الرجعي الاردني بعد مجزرة احراش جرش وعجلون ، وبشكل خاص الحكومات العربية التي اشتركت في قمة طرابلس في مطلع اب الماضي والتي اتخذت عددا من الاجراءات العقابية السرية التي تقرر تنفيذها في حالة رفض النظام التقيد بالاتفاقيات . ان القبول بالتفاوض مع النظام الان يعني اعفاء هذه الحكومات من مسؤولية اتخاذ المزيد من الاجراءات الرادعة الفعالة وتحرير النظام من الضغوط العربية المسلطة عليه وافساح المجال امامه لجر المقاومة الى سلسلة لا تنتهي من المناقشات البيزنطية حول التفسيرات المتباينة للاتفاقيات بينما هو ماض في تعزيز مواقعه .

٤ — تحاول بعض العناصر اليمينية في قيادة المقاومة الادعاء بان قبولها بالتفاوض هو « تكتيك » يستهدف عزل النظام الهاشمي وفضحه . الا ان هذا المنطق لن يخدع احدا . فالقبول بالتفاوض والمصالحة لن يؤدي الى عزل النظام بقدر ما سيؤدي الى اضعاف المقاومة واثارة البلبة والارتباك في صفوف الجماهير حول موقفها واضعاف صلتها بالجماهير العربية والفلسطينية وبالتالي شق صفوفها وتناحر فصائلها واتاحة الفرصة للنظام لكي يزيد من تعنته ويمضي في ارهابه الدموي » .

ومضى البيان قائلا :

« ان حركة المقاومة تقف اليوم على مفترق طرق خطير لا يصح معه التردد والصمت عما يجري . فاما أن تنتصب المقاومة من جديد حركة ثورية مستقلة تمثل شعب فلسطين وتقوده الى تحرير ارضه ووطنه ، واما أن تنزلق المقاومة الى مستنقع المساومات والمصالحات والرضوخ للانظمة الرجعية والسير في ركابها متخلية عن استقلالها وكيانها الثوري وراضية بالسير ضمن مخطط النظام الهاشمي الرامي الى عقد الصلح مع العدو الاسرائيلي باسم شعب فلسطين . ان تخليص المقاومة من هذا المصير لا يتم بالمفاوضات والوساطات ، بل بمباشرة النضال الحازم الذي لا يتوقف : « اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يخدم مصالح الجماهير الاردنية ويشكل حماية حقيقية للثورة الفلسطينية » كما تنص مقررات المجلس الوطني التاسع . »

كلمة

المصالحة في ذكرى أيلول

في ذكرى ايلول لم تتورع القيادات اليمينية في حركة المقاومة من أن تقفز فوق المعارضة الجماهيرية الواسعة ضد مؤتمر المصالحة ، وان تقفز فوق قرار مؤتمر « فتح » نفسه الذي رفض الوساطة والمصالحة بأكثرية مطلقة ، وان تقفز فوق قرارات سابقة في اللجنة التنفيذية للمقاومة وان تتجاهل مواقف الفصائل الاخرى(الديمقراطية والشعبية) للمقاومة التي أبدت معارضةواضحة، لم تتورع هذه القيادات من الذهاب الى مؤتمر جدة،فالامر هذه المرة يتعدى الانحناء المؤقت امام العواصف الجماهيرية ، فالانحناء الاصلي أمام الانظمة العربية الحريصة على المصالحة ، هو الذي تفوق ، وهو الذي شدها الى تحدي مواقف قواعد منظماتها الشعبية ، والى تحدي القوى الجماهيرية للشعب الفلسطيني التي ابدت استنكارها بشتى الاساليب (كان من بينها مظاهرة جماهيرية ذهبت الى مقر منظمة التحرير في بيروت مستنكرة ذهاب وفد المقاومة الى مؤتمر جده) .

هذه المرة افرز موقف هذه القيادات من المصالحة صفوف المقاومة ، فالاختلاط في المواقف والارتباطات بالانظمة العربية ، كان يجعل جميع القيادات في موقع واحد وان اختلفت المواقف والاتجاهات .. هذه المرة لم يستطع المرتبطون بالانظمة العربية الا ان يظهروا على حقيقتهم ، الرضوخ والوصاية امام الانظمة العربية .

وظهرت القيادات اليمينية على حقيقتها ، انها تمثل الرجعية العربية في المقاومة تشدها اليها « روابط الفكر » والمواقف الرجعية من الحركة الوطنية العربية والفلسطينية ومن مجمل قضايا النضال الوطني ضد الاستعمار والصهيونية .

وهكذا خرجت هذه القيادات بافكارها السابقة وارتباطاتها بالرجعية ، وتحدثت بعض الصحف الغربية – الفارديان – عن بروز القيادات التي تنتمي الى « الاخوان المسلمين سابقا ، وتصدرها لقيادة فتح بزعامة خالد الحسن (« بطل »المقاومة ورئيس وفد المقاومة الى مؤتمر جدة) .

ولم يكن بروز هذه القيادات بالصدفة ، فهي التي كانت تدفع الى سياسة « تلقي المساعدات المادية » من الرجعية العربية ، وهي التي كانت مقابل ذلك تستر على مواقفها وتبرئها من تهمة العمالة للامبريالية ومصالحها ، وهي التي كانت تعتبر موقف المساعدة المادي للمقاومة هو الذي يبرهن على وطنية هذه الرجعية الفارقة حتى اذنيها في العمالة للامبريالية .

وكانت الرجعية العربية بالمقابل ، وخاصة السعودية ، تستغل تاييدها المادي لبعض فصائل المقاومة لتخفي تواطؤها الضمني مع شقيقها النظام الاردني ، فهي تعطي المقاومة بالشمال بعض المساعدات المادية ، لتغدق باليمين على النظام الاردني بكل انواع المساعدات الماديةوالدعم الفعلي (كانت القوات السعودية في الاردن تحت امرة الملك حسين الذي امتدح موقفها ، وكانت المساعدات والاسلحة تتدفق على قوات الملك حسين حين كانت تخوض معاركها ضد قوات المقاومة ، وكانت السعودية ترفض قطع المساعدات المادية المقررة للملك حسين (١٥ مليون استرليني) كما فعلت ليبيا والكويت التي اضطرت الى هذا الاجراء حفاظا على ماء الوجه) .

كانت السعودية تعطي – بالشمال – القليل للمقاومة ، وتغدق – باليمين – الكثير للنظام الاردني . وعندما جاء وقت الشروط ، استعملت السعودية هذه المساعدات المادية لتفرض شروطها وهددت بقطع المساعدات المادية كما جاء في تصريح السقاف الاخير . وكانت شروطها الاساسية :

– ضرب يسار المقاومة وتصفيته .

– المصالحة مع النظام الاردني .

وكان هذان الشرطان متلازمان بالنسبة للسعودية ، فالمصالحة تعني بروز القيادات « العاقلة » في المقاومة ، اي بروز من هم اكثر ارتباطا بها ..

وعلى الضفة الاخرى ، ضفة الانظمة « التقدمية » التي تسعى للمصالحة سعيها للتسوية السلمية مع اسرائيل ، ظهرت كذلك – مواقف المرتبطين من قيادات المقاومة . وهنا – ايضا – لم يكن – صدفة – بروز دور « زهير محسن » رفيق خالد الحسن في الوفد السابق واللاحق ، فقد صفيت قيادات الصاعقة السابقة ودخلت سجون حافظ الاسد في ظل صمت اللجنة التنفيذية وابو عمار . وكان الدور السوري الجديد الذي جاء مع حركة الاسد التصحيحية (التصحيح الى الوراء ، المصالحة مع الرجعية وخاصة السعودية،لعب دور الوسيط بين المقاومة والنظام الاردني) ، كان هذا الدور يتقلب حسب الظروف ، فمن دور الوساطة في الفترة الاولى ، الى دور الضغوط والاجراءات ضد الاردن . وكان هدف هذه الضغوط الاخيرة محدود ، فالنظام الاردني قد غرته انتصاراته العسكرية على المقاومة ، فتعدى حدوده ، وتجاهل حاجات الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية والتي تريد « طرفا فلسطينيا » تلوح به دائما كورقة ضغط ، وكحاجة لتغطية صفقة الاستسلام اذا ما تمت .

قامت سوريا بضغوطها الاخيرة – اجراءات الحدود – لارجاع النظام الاردني الى حدوده ، وبهدف تحقيق مصالحة بين الطرفين .

وبرز زهير محسن ممثل سوريا في المقاومة الى جانب خالد الحسن ممثل السعودية فيها ، ولم يخف محسن دور سوريا وحدود اجراءاتها وضغوطها ، قال في اللجنة التنفيذية بوضوح ، ان الحكم السوري يريد المصالحة ويريد من المقاومة الذهاب الى مؤتمر جدة ، والا فانه (أي زهير محسن) لا يضمن اكثر من شهرين الموقفالسوري تجاه المقاومة وتجاه قواعدها العسكرية على الاراضي السورية .

* * *

الانذار السعودي بقطع المساعدات المادية من ناحية ، والانذار السوري بموقف ضد وجود المقاومة في سوريا من ناحية أخرى ، مكملان لبعضهما البعض ، وهما تعبيران واضحان عن شبكة العلاقات الجديدة التي تربط الانظمة الرجعية بالانظمة « التقدمية » .

* * *

وهكذا برزت وصاية الانظمة العربية على المقاومة على حقيقتها ، فالمساعدات المادية المقدمة منها ، لها شروطها النهائية : خضوع المقاومة لسياسة الانظمة الاستسلامية ..وببروز هذه الوصاية العربية الرسمية على المقاومة بجلاء ووضوح ، ودون ملابسات واختلاطات ، بدأ صراع سياسي جديد داخل صفوف المقاومة ، يفرز بين قواها الثورية الحية ، وبين قياداتها المتواطئة والمتورطة ..

ان دلالات مواقف القواعد الشعبية والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية ومظاهرات الاستنكار ومواقف يسار المقاومة والعناصر الثورية داخل فتح ، هي – هذه المرة – اكبر من ان تحد في موقف محدود ومؤقت تعرضت له المقاومة ...

انها دلالات مرحلة جديدة من الصراع لفرز القوى الثورية من داخل المقاومة عن قوى الاستسلام والرضوخ .. القوى الثورية التي ستحافظ على قوى الشعب الفلسطينيواستقلال حركته الوطنية عن وصاية الانظمة العربية ، لادخارها في معركة الاستمرار بحركة التحرر الوطني العربية أمام تواطؤ واستسلام الطبقات الحاكمة .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH – No. 586 – 27 – 9 – 1971 – BEYROUTH • بيروت – ٢٧ – ٩ – ١٩٧١ – العدد ٥٨٦ – السنة الثانية عشرة – ٢٥ ق.ل

مقدمات متعلقة بالطبقات في الأرياف

زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات :

الدولة تؤمن أفضل شروط الاستغلال لمصلحة المصارف والقطاعات المتعلقة بها

■ الفلاحون الفقراء في البقاع يبدأون النضال ضد شكل جديد للاستغلال :

المحاصصة الرأسمالية

عمان – الخليج العربي

مطالب الجماهير بين الحراب البريطانية والوعود القابوسية الفارغة

موت عبد الناصر المباغت واحتضار الناصرية الطويل